من اتجاهات البحث اللغوى العربى الحديث فى النصف الأول من القرن العشرين الاتجاه التجديدى فى لبنان ومصر

(دراسة مقارنة)

إعداد

أستاذ دكتور / خليل عبد العال خليل

أستاذ مساعد بقسم النحو والصرف والعروض

بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة - فرع الفيوم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

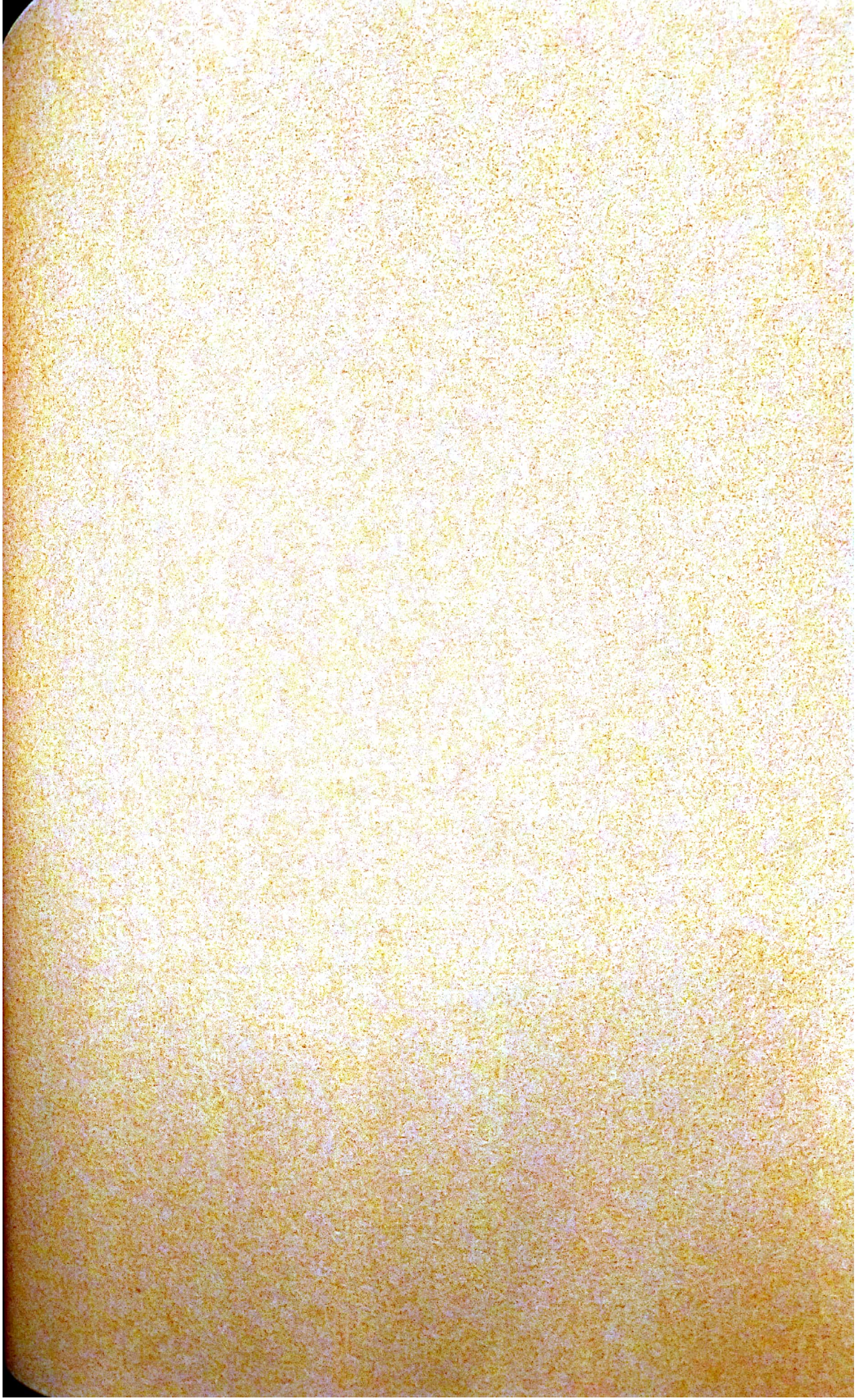

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من اتجاهات البحث اللغوي العربي الحديث
في النصف الأول من القرن العشرين
الاتجاه التجديدى في لبنان ومصر
« دراسة مقارنة»

إعداد / أســـتاذ دكتور خليل عبد العال خليل

أســتاذ مســـاعد / بقسم النحو والصرف والعروض

بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة –فرع الفيوم

تمهيد :

في الاتجاه الوظيفي والتقليدي في لبنان ومصر :

اتجهــت محاولات إصلاح النحو العربي في العصر الحديث في العالم العربي بصــفة عامة وفي لبنان ومصر بصفة خاصة، اتجاهات متعددة، منها الاتجاه التقليدي، ومــنها الاتجــاه الوظيفــي التطبيقي التعليمي – ومنها الاتجاه النقدي، ومنها الاتجاه التجديدي إلى جانب اتجاهات أخرى متعددة.

ومن الصعب القول بسبق الاتجاه التجديدي على الاتجاه الوظيفي أو النقدي، أو التقلــيدي، ذلك لأن كلاً من هذه الاتجاهات يحمل شيئاً من سمات الاتجاه الآخر، ففي الاتجــاه التطبيقــي شــئ ما من الاتجاه النقدي، والتقليدي، والتجديدي، وكذلك الاتجاه الــنقدي فيه شئ ما من الاتجاهات الأخرى وهكذا لكنّ الاختلافات بين اتجاه وآخر من هذه الاتجاهات واضحة يلحظها مَنْ أراد معرفة توجهات كل اتجاه من هذه الاتجاهات. فبيــنما يهتم الاتجاه التجديدي بالنظر في المادة النحوية التقليدية ومحاولة علاجها بعدة طرق جريئة، نجد الاتجاه الوظيفي ومثله التقليدي لا ينزع إلى المساس بالمادة النحوية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التقليدية على أي حال، لا في محتواها، ولا في طريقة تبويبها، ولا في طريقة عرضها، أو حتى أمثلتها، لا بنقد، ولا بتعديل، ولا بحذف.

وأن كلاً من هذين الاتجاهين التقليدي والتطبيقي يلتزمان التزاماً كاملاً إلى حد بعيد بعدم تحريك أي موضوع من مكانه الذي وضعه فيه القدماء، ولا بتوجيه أي نقد لا إلى منهج القدماء أو المتأخرين، ولا إلى مؤلفاتهم، ولا إلى محتوى هذه المؤلفات من مادة نحوية، وشواهدها أو أمثلتها، أو تبويبها، أو موضوعاتها، أو الأسس التي اعتمدت عليها...الخ .

ويميل هذان الاتجاهان الوظيفي والتقليدي إلى التخفف كثيراً من علل النحاة قدمائهم ومتأخريهم، غير أن ذلك التخفف كان واضحاً في كتب الاتجاه الوظيفي، في لبنان ومصر على حدٍ سواء.

ففي لبنان :-

كان الإحساس بصعوبة الكتب النحوية القديمة وما عليها من المتون والشروح، والرغبة في تيسير القواعد سبباً من الأسباب التي دعت بعض اللغويين اللبنانيين إلى وضع مؤلفات موجزة تحتوي على أصول المادة دون تفاصيلها، ثم يعود المؤلف نفسه أو أحد تلامذته بشرح هذه الأصول، واستدراك ما فاته فيها.

وكانت بعض هذه المؤلفات تنجز تكليفاً من مدارس المرسلين المسيحية [1] ولم تكن بعض هذه المؤلفات بعيدة عن مؤلفات النحاة المتأخرين إذ إنها نسخة مصغرة منها، وقد وصل الأمر حدّه في التقليد لمؤلفات متأخري النحاة إلى درجة قيام الشيخ ناصيف اليازجي ١٨٠٠ – ١٨٧١م بتأليف أرجوزة في الصرف والنحو مقلداً فيها ألفية ابن مالك مسمياً أرجوزته ب " جوف الفرا ".

ثم إنّه خدمةً للمتأدبين الآخذين بعلم العربية " قام بوضع شرح عليها أسماه " نار القرى في شرح جوف الفرا " ثم اختصره ولده إبراهيم ناصيف اليازجي سنة ١٨٨٢م

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقام الأستاذ شاهين عطية بإعراب شواهده وجعله في كتاب موسّع بعنوان " الدرر في عقود الجوهر " (٢).

وإذا نظرنا في أرجوزة الشيخ ناصيف، وألفية ابن مالك، وجدنا قصوراً شديداً في عرض اليازجي وإحكام قواعده وعدم إيجاز لفظه، ومن أمثلة عدم القدرة على الإيجاز ما قاله في الضمير في قوله :

ومـن ضـمير الـرفع ما لا يذكر فكـان فـي رافعـه يسـتتر (٣)

وقال ابن مالك :

ومـن ضـمير الـرفع مـا يستترُ كـافعل أوافـق نغتبط إذ تشكر (٤)

إنّ ابـن مالك كان قد جمع معنى بيت اليازجي كله في الشطر الأول ومثّل له في الشطر الثاني مع السلامة من الحشو والزيادة، وأمثلة قصور ألفية اليازجي كثيرة، برغم أنها جمعت كثرةً من آراء النحاة منذ سيبويه حتى القرن التاسع عشر الميلادي.

وممـا يدل على قصور ألفية اليازجي عن تحقيق هدفها أن اليازجي نفسه قام بوضـع مختصرات عدة على هذه الألفية ثم ألّف منظومات كثيرة أخرى، مع شروح موجزة على هذه المنظومات القصيرة لتلامذة المدارس.

ثـم توالـت المؤلفات تثرى في النحو والصرف في العقود الثلاثة الأخيرة من القـرن التاسـع عشـر المـيلادي لأدباء وأساتذة، رغبة في تطويع هذا العلم للناشئة والدارسين ليقبلوا عليه، ويستوعبوه، فتنتهي الشكوى من صعوبته.

لكن أياً منها لم يبتعد كثيراً عن اتجاه ناصيف اليازجي ومنهجه في التلخيص، والشرح والتعليق، والمحافظة على المادة النحوية الموروثة.

ثـم كانـت محاولة الشدياق ١٨٠٤ – ١٨٧٧م في كتابه " غنية الطالب ومنية الراغب " أقرب إلى الاتجاه الوظيفي، مثلما كانت محاولات اليازجي أقرب إلى الاتجاه

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التقليدي في لبنان فالشدياق يرى أن الدافع الذي حدا به إلى تأليف الكتاب هو أنه لما رأى العربية متشعبة القواعد مبددة الفرائد وأن كثيرين من ذوي الفهم والفطنة يحجمون لأجل ذلك عن تعلمها مع حرصهم عليها، وتشوقهم إليها أراد أن يتصدى لتسهيل مصاعبها، وتيسير مطالبها في مؤلف خال من التطويل والتقليل والتأويل، سهل الترتيب واضح التبويب في فني الصرف والنحو أسماه " غنية الطالب، ومنية الراغب " (٥).

وقد قسّم الشدياق كتابه إلى ثلاثة أجزاء الأول في الصرف والثاني في النحو والثالث في حروف المعاني "، وكل منها مشتمل على عدة دروس يستطيع الطالب في شهور أن ينتهي منها إذا خصص لكل يوم درساً" كما نص هو على ذلك في المقدمة.

وقد اعتمد الشدياق في استقاء مادة كتابه على كتب السلف، الموثوق بعلمهم وفضلهم حيث أخذ عن شرح الشافية والشذور وشرح الألفية والكافية، وشرح شواهد التحفة الوردية، وشرح درة الغواص والكليات، وغيرهم.

يضاف إلى هذه المصادر جميعاً كتاب بحث المطالب للمطران جرمانوس فرحات، الذي يعود إليه الفضل الأول في وضع اللبنة الأولى في بنيان الفصحى في لبنان، في أواخر القرن التاسع عشر، من خلال مؤلفاته في العربية، وعلى رأسها كتابه " بحث المطالب " حيث لوحظ أن الشدياق قد اعتمد على هذا الكتاب كثيراً في الأمثلة، وطريقة عرضها، وتحليلها (٦).

ثم توالت بعد ذلك محاولات تيسير النحو العربي في لبنان فكانت محاولات كثيرة منها محاولة مصطفى الغلاييني في كتابه " جامع الدروس العربية " في ثلاثة أجزاء قدّم فيها النحو التقليدي مختاراً له الرأي الذي أجمع عليه جمهور النحاة.

ثم توالت بعد ذلك محاولات اللغويين اللبنانيين في الاتجاه الوظيفي التعليمي، والاتجاهات الأخرى.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لكـنّ أيـا من هذه المحاولات لم يَدّع أنها قضيت على الشكوى من صعوبة النحو والصـرف، اللهـم إلا إذا كانت عدم الشكوى ناتجة عن عدم انشغال الناس بالنحو أو بالصرف لا تعليماً و لا تعلماً و هذه مصيبة من أعظم المصائب.

أما في مصر :-

فـلا تختفـي الخصـائص والسمات العامة للاتجاه التقليدي والوظيفي – التعليمي التطبيقـي – في محاولات إصلاح النحو في مصر، وبخاصة في المحاولات المصرية الأولـى وعلى رأسها محاولة على باشا مبارك ١٨٢٤م – ١٨٩٣م في عهد الخديوي إسماعيل ١٨٦٣ – ١٨٧٩م حيث قام الأول بتكليف من الثاني بوضع كتاب " التمرين " الذي ظل وقتاً طويلاً يقرأه التلاميذ في هذه الفترة (٧).

وقـد استفاد المؤلف من خبرته الطويلة في التدريس في المدارس، فحاول اختصار مـادة كـتابه اختصاراً أعان التلاميذ على استيعاب مادته زمناً طويلاً وقد ظل كتاب " التمريـن " هو الكتاب المعتمد في دراسة مادة النحو والصرف في المدارس المصرية زمـناً غير قليل، لا بسبب نجاحه الباهر في القضاء على الشكوى من صعوبة النحو، ولكن لأنه فرض بقرارات رسمية من الدولة.

أمـا الشـكوى مـن صعوبة المادة النحوية، فاستمرت وتنامت مما زاد في تتابع محاولات إصلاح النحو بعد هذه المحاولة الوظيفية التي جاءت نتيجة الشكوى المستمرة من صعوبة مادة النحو.

وقد قلنا فيما مضى إن الاتجاه الوظيفي كان ينزع إلى إعادة صياغة المادة النحوية التقليـدية، واختصـارها، مـع ميل إلى استخدام الأمثلة الهادفة، المشرقة، وإتباع ذلك بتمارين وتطبـيقات أحـياناً حتى يمكن تثبيت فهم القاعدة، مع وفرة في النصوص المنتقاة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقـد نجحت المحاولات المصرية الأولى التي تندرج تحت هذا الاتجاه في تحقيق كثير من أهدافها بل إن بعضاً منها خطا خطوات واثقة نحو الاتجاه التجديدي بمفهومه الحديث، وعلى رأس المحاولات الوظيفية ذات المنهج التجديدي الحديث محاولة الشيخ حسـين المرصفي ١٨٧٨م في كتابه " الوسيلة الأدبية " التي ألفت لطلاب مدرسة دار العلـوم العليا – آنذاك – حيث جاء الكتاب في جزأين يتناولان علوم العربية عامة من فقـه لغـة، وصرف ونحو وبلاغة بفنونها الثلاثة، عروض وإملاء وخط وإنشاء مع مقدمـة نقديـة تحليلية ووفرة من النصوص [٨] الأصلية المنتقاة، ثم جاءت محاولات أخـرى للمـدارس الابتدائية والثانوية منها محاولة مجموعة من مفتشي اللغة العربية سـميت باسـم " الـدروس النحوية " وجاءت في سلسلة كتب ثم الدروس العربية في البلاغة، وقد خلت هاتان المحاولتان من التطبيقات.

ثـم ظهـرت محاولـة على الجارم ومصطفى أمين في سلسلة كتاب " النحو الواضـح "، ثـم ظهر كتاب تحرير النحو " ١٩٥٨م " ذو المنهج التعليمي التجديدي والـذي قـام بتأليفه إبراهـيم مصـطفى وآخرون، وقد قام الكتاب تطبيق كثير من المقـترحات التـي دعـا إليها بعض مؤلفيه حيث حذفوا بعضاً قليلاً من الموضوعات الصـعبة مثل الإعراب المحلي والتقديري، وإلغاء الضمير المستتر واعتبار الضمائر الـبارزة إشارات – أي علامات – عدد ونوع، إلى غير ذلك من ضم بعض الأبواب تحـت مسـمى واحد فالمفروعات تحت المسند والمسند إليه، والفضلات تحت مسمى التكملة ... الخ.

لكـن هـذا الكتاب قد فشل في الانتشار رسمياً في سوريا – برغم انتشاره في مصـر إبـان صدوره – ، وسبب عدم انتشاره في سوريا هو قيام الوحدة بين مصر وسـوريا ورفض السوريون تطبيقه في مراحل التعليم عندهم، وهكذا قضى على أهم محاولة تجديدية للنحو التطبيقي التعليمي بفعل رفض المتشددين لها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وتعتبر محاولة أ. عبد العليم إبراهيم في النحو الوظيفي ١٩٧٠م مرحلة وسطاً بين التعليم الابتدائي والثانوي، والتعليم الجامعي حيث قسم كتابه ثلاثة أقسام قسم المعربات وقسم للمبنيات – وقسم للأدوات محاولاً التغلب على مشاكل التقسيم المملوءة بالتشتيت للموضوع الواحد مبتعداً عن التكرار، مع وفرة في الشواهد المنتقاة، واستخدام الجداول والتطبيقات، مع عدم الخروج على المادة التقليدية (٩).

واستمرت محاولات إصلاح النحو ذات الاتجاه الوظيفي في مصر بهدف تقريب النحو للدارسين، وتيسير عرض قواعده لطلاب المدارس الابتدائية والثانوية، ثم امتدت هذه المحاولات فيما بعد إلى الجامعة.

ومنذ نشأة كليات اللغة العربية وتحول دار العلوم إلى كلية تابعة لجامعة فؤاد الأول – القاهرة حالياً – ومادة النحو والصرف تدرس في هذه المؤسسات من خلال المؤلفات القديمة مثل شرح ابن عقيل، وشذور الذهب، وشرح الأشموني، وحواشي هذه المؤلفات (١٠).

لكن ذلك زاد في إحساس طلاب الجامعة بصعوبة مادة النحو والصرف، مما دعا كثيراً من المتخصصين من أساتذة الجامعات إلى بذل جهود مشكورة بهدف إزالة صعوبات هذه المادة، فظهرت محاولات كثيرة وظيفية، ونقدية، منها محاولة عبد العليم إبراهيم السابقة، ومحاولة د. عبد الرحمن أيوب في كتابه دراسات نقدية وغيرهما.

وقد توالت بعد ذلك المحاولات ذات الاتجاه الوظيفي وكان منها محاولة أ. عباس حسن في كتابه النحو الوافي ذي الأجزاء الأربعة حيث قدّم النحو التقليدي ببعض تغيير في ترتيب أبواب النحو عما هي عليه في كتب شرح الألفية مع تجديد في أمثلته وشرحه لكنه قدّم المادة النحوية والصرفية في مستويين أو ثلاثة مستويات مع مناقشة كثير من الآراء القديمة والحديثة والترجيح بينها مع عدم خروج على ما قدمه النحاة القدامى والنحاة المحدثون من أعضاء المجمع وغيرهم لكنه لكبر حجمه لا يصلح

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كـــتاباً تطبيقـــياً لتدريس مادته على طلاب المدارس بل هو في مستواه الأول لطلاب الجامعة.

ثم ظهر كتاب النحو المصفى د. محمد عيد الذي قال صاحبه إنه سيستفيد من آراء ابـــن مضـــاء ومنهج علم اللغة الحديث في تأليف كتابه لكنه لم يخرج عن المادة الـــنحوية التقلـــيدية الموروثة إلا في اختيار الآراء السهلة، مع تبويب مادة النحو على ثلاثة أقسام قسم للجملة الاسمية، وقسم للجملة الفعلية، ثم قسم لما يتعلق بالجملتين.

غـــير أن هاتيـــن المحاولتين لم تقضيا على صعوبات النحو العربي وقد استمرت المحـــاولات الفـــردية مـــتعددة الاتجاهات، في الظهور على هيئة مذكرات مختصرة، لمحاضـــرات في النحو، تحمل بعضها اتجاهاً تقليداً، وبعضها اتجاهاً وظيفياً، والبعض الآخر وهو قليل يحمل اتجاها تجديدياً.

ولأهمـــية الاتجاه التجديدي فإننا سنفرد له حديثاً مطولاً عن بداية نشأته، ومؤلفاته، والمقترحات التي قدّمت فيه في لبنان ومصر في الصفحات الآتية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الأول

الاتجـــاه التجديدي في الصرف والنحو في لبنان في النصف الأول من القرن العشرين :-

لقد مر علينا فيما مضى حديث موجز عن الاتجاه الوظيفي – والاتجاه التقليدي في لبـــنان، الـــذي بدأ على يد ناصيف اليازجي ١٨٠٠م – ١٨٧١م ثم تبعه لكن في اتجاه مقـــارب أحمـــد فارس الشدياق ١٨٠٤م – ١٨٧٧م وتبعهما آخرون، محاولين تيسير النحو، وتبسيطه، وتقريبه للمتعلمين.

وقد اشترك في القيام بهذه الجهود كثير من اللغويين اللبنانيين مسيحيين ومسلمين، على حدٍ سواء.

لكـــن هذا الاتجاه التقليدي – والوظيفي التعليمي ، مع استمرار محاولاته إلا أنه لم يقـــض علـــى الشـــكوى المتنامية من الدارسين من صعوبة النحو والصرف، وأن أي إصـــلاح يحافظ على مادته التقليدية، والأسس التي بنيت عليها هذه المادة فإنه إصلاح يحتاج إلى إصلاح.

لـــذا بـــدأ كثـــير من اللغويين اللبنانيين في البحث عن وسيلة يصلحون بها مادة النحو والصرف، بمحاولة إعادة تبويب المطبوعات النحوية والصرفية، ومحاولة حذف بعض الموضوعات التي لا يرون فائدة في دراستها، ومعالجة بعض المسائل والموضوعات النحوية، واختصار أحكامها أو التخفف منها أو تعديلها، وهذا كله يندرج ضمن الاتجاه التجديدي.

وسوف نعرض – بإذن الله – في الصفحات القادمة هذه المحاولات التجديدية اللبنانية، ثم نناقش ما يحتاج إلى مناقشة ونعلق على ما يحتاج إلى تعليق أو مناقشة أو نقد.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقبل ذلك سوف نقوم بعرض تلخيص لمعظم الصعوبات التي أثارها اللغويون اللبنانيون حول الصرف والنحو العربي، ثم نعرض بعد ذلك الحلول المقترحة منهم ونتبع ذلك بالتعليق أو الرد المناسب.

بادئين بالمقترحات والحلول في مادة الصرف ثم نثني بالمقترحات والحلول الواردة في مادة النحو مع مناقشة قضيتين من القضايا المثارة من بعض اللغويين اللبنانيين حول أسباب صعوبة النحو العربي، أو أسباب صعوبة قواعده.

وهما : قضية الخطأ في التعريف أو المصطلح.

وقضية العناية بالشكل دون المعنى.

عرض ملخص للاتجاه التجديدي في لبنان في النصف الأول من القرن العشرين:-

أولاً : في الصرف : -

أ - صعوبة البنية.

ب - جمود الميزان الصرفي.

ج - اضطراب المصادر.

د - اضطراب عين المضارع.

هـ - صعوبة التفريق بين جموع القلة وجموع الكثرة.

و - تشابه قواعد اسم الفاعل والصفة المشبهة " والنعت " !!

ز - صعوبات في باب الإعلال والإدغام والتصغير.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أ - الحلول المقترحة لعلاج مشكلة البنية والميزان الصرفي :-

الحل الأول : إطلاق القياس :-

وأول مَنْ دعا إلى إطلاق القياس في العالم العربي، وفي لبنان بصفة خاصة هو الشيخ إبراهيم ناصيف اليازجي ١٨٤٧م - ١٩٠٦م ابن الشيخ ناصيف اليازجي ١٨٠٠م - ١٨٧١م - وقد دعا الشيخ إبراهيم إلى إطلاق القياس في مقال له بعنوان : " اللغة والعصر " (١١).

ويكون إطلاق القياس مُستَثْمَرًا في أمرين :-

١- توحيد المعاني في المادة الواحدة، بحيث يكون كل جذر بتقليباته ينتهي إلى مادة واحدة، ذات معنى واحد، ويجوز بناء على ذلك اشتقاق المجرد من المزيد، وهذا أمر كان القدماء - ومنهم الشاطبي - قد دعا كثير منهم إليه.

٢- تخصيص الموازين بمعانٍ وتأديات تقوم مقام اللواحق في الأجنبية (١٢).

فنأخذ من وزن فعفعيل مثلاً لفظة على وزنه هي " مرمريص " ووزان فَعْلَعَال حَلْبَلاَب،" وحسحسين " وهكذا وبذلك لا يكون هناك ألفاظ ممنوعة أو ليست مباحة (١٣).

وقد أيّد الشيخ مصطفى الغلاييني هذا التوجه لتيسير التعامل مع بنية الكلمة إذ دعا إلى الاشتقاق والتزيد من الوزان ؛ لأن في ذلك " توسيع المجال أمام حاجات العصر " (١٤).

ولا يفرق الغلاييني بين الاشتقاق بين أن يكون اشتقاق ألفاظ عربية من مثلها أو معرب من مثله فالحاجة إليه كالحاجة إلى المجاز ثم إن كل قياس يجري على سنن العرب في كلامهم، وكانت الحاجة تدعو إليه فلا محيص لنا عن قبوله.

وقد انتقد الغلاييني ابن فارس الشدياق في تضييقه، ومنعه توسيع القياس، وعدم موافقته على جواز القياس على ما لم تقله العرب، أو أن نقول غير ما قالوه، ويرى في هذا التضييق، أمراً يؤدي إلى الجمود في اللغة، مما يسرع في موتها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وعليه فمن حق أبناء اللغة، اليوم – وفي كل عصر – أن يتصرفوا في ألفاظ اللغة كما فعل السابقون، فيأخذون بأسباب القياس، فتعينهم على تلبية حاجاتهم ويستتبع ذلك تدافع اللغة نحو الاستزادة باللفظ استجابة لمتطلبات الحياة.

ويـــرى الغلاييني أنه لا خوف من توسيع القياس لأن دور مجامع اللغة العربية سوف يكـــون ناجحاً في ضبط هذا الاتساع الذي يصدر عن الأفراد أو الجماعات، بما تقدمه تلـــك المجامع من مقاييس تحتذي أصول اللغة وأحكام التراث، وتعطي على ضوء هذا – ضوءاً أخضر لجواز استخدام هذا اللفظ أو ذاك، أو هذا التركيب أو ذاك.

لكننـــي أرى أن دور مجامع اللغة ينبغي أن يكون أكثر مرونة، وأكثر فاعلية مما هو علـــيه الآن حتى يسمع صداه، ويُرى أثره، فيحمد الناس – خاصتهم وعامتهم – دوره الحاضر في الحياة والناس.

ولـــن يكـــون ذلـــك الأمر إلا إذا خرج المجمع – أي مجمع – إلى الحياة والناس، وعاشت قراراته المرنة – المتلاحقة، المواكبة لحركة الحياة في شتى نواحيها في غير تأخـــر – مـــع قطـــاع عريض من أهل هذه اللغة، فيرى الناس مجمعهم ماثلاً أمامهم يعطيهم شهرياً أو أسبوعياً قرارات تبيح لهم هذا التركيب أو ذاك، مالكاً زمام المبادرة في هذا كله.

ولا يكـــون ذلـــك إلا باقـــتراب قرارات المجمع من الناس عن طريق أجهزة الإعلام المختلفة اقتراباً جميلاً مقبولاً في برامج هادفة جميلة مرغوب فيها من قبل الجماهير.

وتســـتطيع لجان المجمع المختلفة أن تنهض بهذا إذا وجدت دعماً رسمياً يسير بها في هذا الاتجاه وبخاصة عند التخلص من القيود الحديدية التي تشدها للماضي في كل شئ.

الحل الثاني :-

تحريك الميزان الصرفي :-

ومشكلة الميزان لها صلة وثيقة ببنية الكلمة والحلول المقترحة فيهما متكاملة.

فالمـــيزان الصرفي قد " جَمُد " على أحوال معهودة مما جعل باب الاشتقاق جامداً، وهو ما وصم العربية بالعجز عن اللحاق بسيل المصطلحات العلمية، والفنية، المتدفق بفعل الحضارة الإنسانية (١٥).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حل مشكلة جمود الميزان : -

ويتمثل حل هذه المشكلة في تحريك الميزان الصرفي ابتغاء تطوير الفصحى، وفكها من عقال الجمود وجعل اللغة في بنيتها قادرة على اشتمال الحركة العلمية، والاتجاهات الحضارية الجديدة ففي تحريك الميزان ثروة للعربية، وتجديد لروحها الوثابة ".

لأن استقرار الميزان وجموده على النحو المألوف أو فوضاه أمر لا يتناسب مع المفاهيم العلمية الدقيقة، وفرية حقيقية أن نقف بهذه الموازين عند الحد الأثري فقط ".

ويرى العلايلي حتمية قيام المختصين " بالوضع " بمهمة تخصيص الموازين بمعان، مع إطلاق عنانها، وإلا فلن يكون في الميزان غناء " (١٦).

وقد رأى الصالح (١٧) أن دعوة إطلاق الموازين وتحريكها وتخصيصها بمعان، قد قال بها العلايلي، وجرجي زيدان والأب انستانس الكرملي، لكنّ اللغويين اللبنانيين – والعرب – المحافظين قد وجهوا إليها نقوداً، وهجوماً عنيفاً، حصرها في الأوراق التي كتبت عليها فقط، ولم تجاوزها إلى حيز التنفيذ في شكل ملموس.

إن دعوة العلايلي إلى تحريك الميزان تتمثل في اعتماد الأوزان العشرة، المعروفة في البناء الصرفي، باعتبارها تصلح جميعاً لأن تكون اسماً وصفة (١٨).

ثم يتقدم العلايلي خطوة إلى الأمام حيث يتمسك بالأوزان القديمة، لكنه يوسّع دلالاتها، ويجدد معانيها ويزيد على هذا كله أمراً آخر مهماً هو حتمية وضع أوزان جديدة مختلفة عمّا عهده العرب القدماء بتحريك هذه الأوزان القديمة، أو تسكينها، أو تطويلها، أو تقصيرها، باستخدام النحت أو الإلصاق (١٩).

وسوف أعرض الأوزان الصرفية في جدول توضيحي بعد تجديدها على يد العلايلي، ثم نسجل بعض الملاحظات عليها :-

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
فَعَّلَ	فَعَلَ	فَعَّلَ	فَعِلَ	فُعْلَلَ	فُعْلَلَ	فُعَلَّ	فِعَلَّ	فِعِلَ	فِعِلَ
فَعْلَلَ	فَعَلَّ	فَعْلَلَةَ	فَعِلَّ	فُعْلَلَةَ	فُعْلَلَّ	فَعْلَلَة	فُعْلَلَ	فَعِلَّ	فِعِلَّ
فَعْلَلَ	فَعَلاَّ	فَعْلاَنَ	فَعِلاَنَ	فُعْلَلَى	فُعْلَلَّ	فُعَلاَء	فَعْلَم	فِعِلاَّن	فِعَالَ
فَعْلاَء	فَعَلاَّء	فَعْلاَنَ	فَاعِل	فُعْلاَء	فُعْلاَنَ	فُعَلَى	فِعَلَّم	فِعِلَّى	فِعَلاَء
فَعْلاَنَ	فَعَلاَنَ	فَعُول	فَعِيل	فُعْلَّم	فُعْلاَنَ	فُعَال	فِعَلَّن	فِعْلِعَال	فِعَالَة
فَعْلَّتَ	فَعَلاَّنَ	فَعُولَى	فَعِيلاء	فُعْلاَن	فَعُول	فُعَال	فِعُلاء		فِعْلَن
فَعْلَنَ	فَعَلْنَى	فَعُولاء	فَاعِلاء	فُعْلُول	فُعَلَّى	فُعَالَى	فِعْلِيل		فِعْلَنَى
فَعْلَوَة	فَعَلُوتَى	فَعُول		فُعْلُل		فُعَالَى	فِعْلِيت		فِعْلَنَاة
فَعْلَوت	فَعَلَيَا	فَاعُول		فُعْلُوان		فُعَلَّان	فِعْلِين		فِعَلَّى
	فَعَلول	فاعولا		فُعْلَّل		فُوعَال	فِعْلِياء		فِعَلَّ
	فَعَلِيل						فِعْلُوَة		فِعْل
	فاعال						فِعْلِية		
	فَاعَل						فِعْلِيان		
	فَعَال						فِعْلان		
	فَعَالاء						فِعُوَّل		
	فَعَّال						فِعَوَال		
							فِعْيال		
							فِعْيَول		

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الملحوظة الأولى :-

١- فقد نقل وزن " فعلاء " من دلالته على الاسم المؤنث كصحراء، والصفة المؤنثة " حمراء للدلالة على المكان الذي يتعدد فيه الشيء في غير انفصال، مثل " حرجاء " لمكان النبات الكثيرة، وصنعاء للمكان الذي تكثر فيه الصناعة " (٢٠).

٢- أدخل وزن " فَعَلان " الذي جاء في المصادر للدلالة على الاضطراب في باب الأوصاف، فأتى بالهرمان، وصفاً للهرم، وفي كونه اسماً يدل على الذي يبدو ويختفي، كالأضواء القائمة على وضع كيمي " (٢١).

٣- نقل وزن " فَعّال " من خصوصية الدلالة على المبالغة في الفاعل إلى إظهار الملكة التابعة والتخصيص في الأمر " إذا سمّى به " فـ " نوّادر " يفيد الشيء الذي يعطي النور بكثرة عن ملكة ثابتة (٢٢).

الملحوظة الثانية :-

ألفاظ ذات أوزان جديدة، لكنها ليست بعيدة عن الوزن العربي :-

١- جاء بـ " فَعُولاء " في مثل ليلة " بَرُوقاء " للدلالة على الخاصية المتفردة، وفي أكمل ما تكون عليه (٢٣).

٢- جاء بـ " فَعَالاء " للدلالة على الاتصاف بالمعنى مع محاولة خلافه نحو : رجل شراراء، يقع في الشر في محاولة الخير (٢٤).

٣- وجاء بوزن " فِعَلاء " للدلالة على التثني والامتداد هنا وهناك، نحو " نِهَرَاء " للنهر المتثني الممتد (٢٥).

الملحوظة الثالثة :-

ألفاظ تغير وزنها، وابتعدت كثيراً عن الوزن العربي :-

١- مثل : وزن " فَعْلَلِ " للدلالة على ما تعددت فيه الوحدات من الوصف، مثل "زَبْدَد " للمتعدد " الزَبَد " (٢٦).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢- وزن " فَعْلَن " مثل " نَفْسَن " للرجل المختص بالأعمال النفسية والعلوم الدماغية[٢٧].

٣- ووزن " فَعْلُوت " للدلالة على الاستحالة من شئ إلى شئ نحو فَلْزُوت لاستحالة المعادن إلى أشباهها العنصرية [٢٨].

٤- إلى جانب كثير من الأوزان الأخرى مثل :فَعَلاَّن ، فَعْلَنَ ، فَعْلَيَا ، فَعْلَت [٢٩].

الملحوظة الرابعة :-

اجتهد الشيخ العلايلي في تحريك الأوزان الثلاثية المزيدة. المحتوية على حروف سألتمونيها ومن أمثلة ذلك :-

١- أَفْعَل ، أَفْعَال ، أُفْعِل " إعْلَمَة " للعلامة التي يستدل بها الجيولوجي على البترول[٣٠].

٢- إفْعِلِّي " إعقِلي ، أي تعقل باطني وانجذاب إلى اللاشعور [٣١].

٣- إفْعَل : خصوصيته الدلالة على مطلق الآلى ، وأيضاً على الشيء الذي تتجمع به المواد أو تنفصل [٣٢].

٤- افْعَل ، أَفْعِل ، أَفْعُل " أَنْخُن " للدخان المنقطع من مدخنة آلية " [٣٣].

٥- أفعول إفعَوّل " اسْخَوف العيش " أي عديمهُ [٣٤].

تعليق ومناقشة :-

- إن الأوزان المقترحة التي حواها الجدول الماضي والتي نتجت عن رأى العلايلي بتحريك الميزان الصرفي من خلال ابتداع، أو تطوير، يقترب من الوزن العربي أو يبتعد كل ذلك لم يحد فيه العلايلي قيد أنملة عن حروف الزيادة الصرفية، المعروفة في كلمة " سألتمونيها " وبرغم أن العلايلي قد لجأ إلى هذه المواد المعروفة في الزيادة لصياغة قوالبه، إلا أنه قد غالى وأسرف حتى كاد يجعل قوالبه، عقلية رياضية بحتة، أدخل فيها كل حرف من حروف الزيادة، أولاً وأخراً، ووسطاً في كل وزن مهجور أو معروف [٣٥].

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد أدى ذلك إلى جعل هذه الموازين ضرباً من المشقة الجديدة، تضاف إلى المشقة التي يعاني منها الدارسون في فهم وزن الكلمة.

ثم إن ذلك لا يحمل تجديداً مُيسّرًا بقدر حمله لتجديد معسّر، والمطلوب أن يحمل تجديده في هذا الجانب تيسيرًا يحمل الجميع على الالتفاف حوله.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فلنا أن نتساءل عن جدوى هذه الموازين الرياضية التي لا استعمال لها على ألسنة أهل العربية من أدباء وغير أدباء ؟

إنها بلا قيمة حقيقية بسبب عدم استعمالها، هذا إلى جانب ثقلها، لمن أراد استخدامها.

أضف إلى ذلك أن العلايلي افترض أن اللغة تولد في غرفة شخص أو أمام طاولته؟

إن اللغة كائن حي، وليد أناسٍ أحياء، يتواضعون عليها، ويتأثرون بظروف متعددة، متغيرة على مر الأزمنة والأمكنة.

وكان ينبغي أن يقوم العلايلي برصد الكلمة المألوفة المأنوسة المتداولة بين الناس فيسجلها، لا أن يضع هو اللفظة، ثم يقول للناس ها هي ألفاظكم فانطقوا بها.

جـ - الحلول المقترحة في المصادر :-

- أما المصادر ففيها اضطراب وقلق في اللغة، ولم يستقر بها الحال مهما بُذِلتْ فيها جهود، لذا فأمرها الإباحة [٣٦].

ولا نعرف من العلايلي كيف تكون الإباحة ؟

هل تكون بمساواة الثلاثي بعضها ببعض بصحة وإباحة مجيء جميع الأفعال على أي وزن من الأوزان فيجيء مصدر فهم على : فَهمْ - فَهمَاً فهوماً ، فِهَاماً ، فَهَاماً ... الخ ؟

وكذلك ذهب : ذَهَاباً ، وذهوباً ، وذِهاباً وذَهَباً ، ذَهْباً ... الخ ؟؟

ولكن الذي يمكن فهمه من إباحة المصادر هو عدم الحكم بالخطأ على من خالف

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المشـــهور القديم إلى كثير الاستعمال حديثاً فالمعروف قديماً أن ذَهَبَ مصدره ذَهَابا ، وذهوباً لكن كثيراً من المحدثين يستعملونه ذِهابا بالكسر وهكذا.

د : الحلول المقترحة في مشكلة ضبط عين المضارع :-

وهـــو حـــل أساسي يتمثل في طرد عين الفعل المضارع على باب واحد ، أو على بابين.

فقـــد أشـــار جـــبر ضـــومط إلى هذه المسألة، في معرض حديثه عن ظاهرة الإعـــراب، حيـــث اســـتطرد إلى رواية السيوطي في المزهر التي مؤداها أن " علياً هـــوازن، وهذيل " لا يفرقون بين فتح حرف عين المضارع وكسره، ويعتمد ضومط على رواية السيوطي ليعجب لمن ينكر " علة من يقول " يضرُب " بالضم ، أو يقول : " يَنْصِر " بالكسر أشد النكير ، كأنه قال ما يقرب من الكفر " (٣٧).

إن جبر ضومط لا يهتم كثيراً بمسألة ضبط عين الفعل المضارع، لأنه يرتضى له أي حركة يُنْطَقُ بها.

لكن يوسف سعادة يدعو إلى ضم عين المضارع دائماً (٣٨).

أمـــا الشيخ العلايلي، فيرى أن حركة عين الفعل المضارع أصلها الكسر دائماً إلا لمعـــنى مـــن المعانـــي، فإن قصدت التفوقية والتركيب ضممت عين المضارع نصر ينصـــرُ، وإن أردت التفلـــت والانسراح فتحت عين المضارع فتح يفتح ، وإن أردت التغيـــير خلوا وامتلاءً كسرت الماضي وفتحت المضارع علم يعلم ، وإن أردت الدلالة علـــى الرسوخ والطبع ضممت الماضي والمضارع حسن يحسن ، وإن أردت التجزؤ والتقسيم كسرت العين في الماضي والمضارع ورِث يرث.

والخلاصة عنده هي :-

- كل ماض بالفتح مطلقاً.
- كل مضارع بالكسر مطلقاً.
- كل حلقي بفتحها مطلقاً.
- وما بقي من غير ذلك فأثريات من بقايا التطور (٣٩).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد أخذ العلايلي فكرته في ضبط عين المضارع عن ظاهر خير الله في كتابه " اللمع النواجم في اللغة والمعاجم " (٤٠).

لكن ظاهر خير الله لم يكتف بذلك بل زاد عليه أن عين المضارع ليس لها تحديد محكم ؛ لأنها عنده تخضع للاستخفاف، أي : مَنْ خف على لسانه الكسر كسر، ومن خف على لسانه الضم ضم، ومن خف على لسانه الفتح فتح، ويستشهد على صحة هذا برأي الرضى وأبي زيد في ذلك، وكذلك بالفيروزابادي، وابن درستوية فكلهم يرى أن الكسر والضم في عين المضارع سواء " (٤١).

تعليق ومناقشة :-

إن الآراء السابقة وبخاصة رأي ظاهر خير الله تدعى أنها تعتمد على القديم في حجتها، مستدلة برأي أبي زيد وغيره وعند مراجعة آراء هؤلاء لا نجد فيها هذا التعميم الذي جاء به ظاهر خير الله الشويري، الذي عمم ما خصصه الأقدمون فقد جاء في القاموس المحيط : قال أبو زيد الأنصاري، إذا جاوزت المشاهير من الأفعال التي يأتي ماضيها على " فَعَل " بالفتح فأنت في المستقبل بالخيار إن شئت قلت يَفعُل بالضم وإن شئت قلت يفعل بالكسر " (٤٢).

إذن فأبو زيد يتحدث عن الأفعال غير المشهورة، إذا جاء ماضيها بالفتح ... "وعنده أن الكسر والضم قياس".

فماذا عن الأفعال المشهورة ؟ هل يصح لنا أن نكسرها إذا كانت مروية بالضم، أو نضمها إذا كانت مروية بالكسر ؟!

وماذا عن الأفعال التي ماضيها بالفتح، ومضارعها بالفتح ؟؟!

وقد كان ابن درستويه قد ذكر أن ما كان ماضيه بالفتح ولم يكن ثانيه ولا ثالثه من حروف اللين، ولا الحلق، فإنه يجوز في مستقبله يَفْعُل بضم العين ويفعِل بكسرها، وليس أحدهما أولى به من الآخر، ولا فيه عند العرب إلا الاستحسان والاستخفاف"(٤٣).

وقد أشار الفيومي إلى التسوية بين الكسر والضم أيضاً في المضارع الذي ماضيه بالفتح.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وعند المفسرين المنشغلين بالدريس اللغوي والنحوي جواز الكسر والضم سواء كانا مسموعين، أو غير مسموعين " (٤٤).

ذكر ذلك ابن عصفور، وأبو حيان مستشهدين برواية عن أبي زيد الأنصاري مؤداها أنه قال : طفت عليا قيس وتميم مدة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم لأعرف ما كان فيه بالضم أولى، وما كان منه بالكسر أولى، فلم أجد لذلك قياساً، وإنما يتكلم به كل امرئ على ما يستحسن ويستخف لا على غير ذلك " (٤٥).

وهناك آراء أخرى في ضم عين المضارع أو كسرها توجب الكسر فقط، وآراء أخرى توجب الضم فقط وقد قال بالأول بعض القدامى، وكذلك قال بالثاني بعض آخرون.

قال ابن منظور : قد ذكر ناس من رجال اللغة منهم الفراء أن الأصل في المضارع الكسر، وقد علل بعضهم ذلك بأنه أكثر والكسر أخف من الضم، وقد نُقِل عن الثعلبي أنه قال إذا أشكل عليك فعلٌ ولم تدر من أي باب هو فاحمله على الكسر فإنه أصل الأبواب " (٤٦).

أما ما رآه العلايلي من الاعتماد على معانٍ محددة في تحديد ضبط عين الفعل فذلك أمر يصعب تحديده، ويصعب الاعتماد عليه، فكل واحدة من هذه المعاني سوف يشذ عليها عشرات الأفعال التي جاءت مثلاً بالفتح في المضارع ولم يكن من معانيها التغلب والانسراح، وكذلك سوف تشذ عشرات الأفعال التي جاءت بغير الضم في المضارع ولكن معانيها تدل على التفوقية والتركيب والعكس صحيح.

وخلاصة الأمر أن كثيراً من اللغويين اللبنانيين ومَنْ لف لفهم في هذه القضية قد راعهم ما وجدوه من تعدد في الروايات في القضية الواحدة فقد وجدوا أن باع وردت فيه يبيع ، ويبوع ، وطغا ، ورد له يطغو ، ويطغى وغير ذلك كثير، فظنوا أن اللغة ملك مستباح، يكون من حق كل فرد فيها أن ينطق ما شاء كما يشاء دون مراعاة للعرف الذي ينتمي إليه ؟.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثم رتبوا على ذلك أمراً آخر هو أن كل اللغات السامية وضعت أبجديتها مقصورة على الأحرف الساكنة دون الصوتية، وهي لم تضبط بالحركات إلا في زمن متأخر وهذا دليل – عندهم – على أن الناطقين بهذه اللغات لو كانوا يعتدون بالحركات اعتداداً جدياً لما خلت أبجديتهم ابتداء من ضبطها بالشكل أو بالحروف (٤٧).

وعلى ذلك فالحركات في اللغات السامية ذات مركز ضعيف ثانوي، كأنها نزيلة على اللغة، فلا تستحق الاستقرار والثبوت، مثل الحروف الساكنة، فأعطت للناطق بها حرية في التصرف فيها بعض التصرف، حَسب ما عليه ظروف نطقه.

وليس الأمر كما اعتقد هذا الفريق من اللغويين اللبنانيين لأن العربي لم يكن يستبيح لنفسه ما تريده في النطق، بل كان مقيداً بقيود قبيلته في كثير من أمور حياته بما فيها عادات نطقه وكلامه، وهو محاسب على خروجه إن خرج، ولعل ذلك هو السبب الرئيس في بقاء واستمرار " يبيع ، ويبوع " واستمرار يطغى ويطغو ، واستمرار جاء أباك ، وجاء أبوك إن كثيراً من لغوييننا القدامى قد رووا عن العرب الأقدمين مفسرين خروجاً ما لبعض شعرائهم على ما تعارف عليه قومه، فسروه بقولهم : ربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد " بل إن تحكم منطق القبيلة كان سبباً من أسباب نزاع الشعراء بعضهم مع بعض، وبعضهم مع بعض النحاة المتمسكين بمعيارية معينة، مع أن تعدد القبائل، وتمسك كل قبيلة، وكل منطقة بأداء نطقي معين يجعل هذه المعيارية نسبية على مر الزمان " (٤٨).

و – حذف التفريق بين أبواب اسم الفاعل والصفة المشبهة والنعت والمساواة بينهما :–

- صعوبة التفريق بين الصفة، والنعت، والصفة المشبهة باسم الفاعل واسم الفاعل.

قال يوسف السُّودا : إن كل واحد من هذه الكلمات الأربع تدل على وصف، ولا يعرف كيف يمكن التفريق بين كل منها، فإذا كان المتخصصون لا يعرفون فكيف يستطيع الطلاب معرفة ذلك ؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولا أدرى كيف تصدر هذه الاستفهامات من متخصصين كبار مثل السُودا، لو يوسف سعادة ؟ فكيف نخلط بين أشياء قد نجح النحاة القدامى في التفريق بينها ؟ وكيف نفرق بين الشيء ونفسه عندما تتعدد أسماؤه ؟

فالمعروف أنه لا فرق بين النعت والوصف أو الصفة فكل منها شئ واحد فالوصف أو الصـــفة، أو النعـــت موضوع من موضوعات التوابع الأربعة المعروفة في أبواب النحو وهي " النعت ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل فكل من هذه الأربعة يسمى تابعاً.

غير أن النعت يأتي مشتقاً كثيراً عند فريق كبير من النحاة والمشتقات وتسمى صفات ولـــم يســـمها أحد نعتاً إلا عند وقوع أحدها نعتاً لمنعوت سبعة هي : اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة باسم الفاعل ، أفعل التفضيل ، اسم الزمان ، واسم المكان اسم الآلة "، أما المصدر الميمي فالفصيح أنه ليس من المشتقات وأما المصدر الصناعي فهو جـــامد مـــؤول بمشتق وكلاهما تابع للمصدر وقد توسع آخرون فأضافوا الأفعال الثلاثة الماضي،المضارع،الأمر إلى المشتقات، تاركين للقرائن تحديد نوع المشتق.

وقـــد نجـــح النحاة رحمهم الله في التفريق بين كل مشتق من هذه المشتقات السبعة والمشـــتق الآخر، فكل واحد من هذه السبعة له من الخصائص والدلالات ما يفرقه عن أخـــيه اللهم إلا اسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، وقد نجح النحاة في التفريق بينهما في دلالـــة اسم الفاعل على التجدد والحدوث، ودلالة الصفة المشبهة على الثبوت والدوام عندما يتفقان في الصيغة.

ثـــم إن هذه المشتقات السبعة قد يتفق معظمها في صيغة واحدة من غير الثلاثي، لكن القرائن السياقية كفيلة وبسرعة في التفريق بين كل منها من حيث الدلالة.

ز – حذف بعض أبواب صرفية :-

١- حذف باب الإعلال والإبدال [٤٩].

٢- حذف باب الإدغام [٥٠].

٣- وحذف باب التصغير والاكتفاء بصيغة فُعَيْل في المفرد أو بالوصف [٥١].

٤- وحذف باب تعدد الجموع – قلة ، وكثرة [٥٢].

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانياً : النحو

أمـــا الصـــعوبات التـــي يعاني منها دارس النحو العربي فهي كما رآها اللغويون اللبنانيون تتلخص فيما يلي :-

١- الإعراب :-

أ - ويتبع ذلك معاناة في وضع الحركة اللازمة على الحرف الأخير.

ب - ومعاناة في التفريق بين أنواع الجمل.

ج - ومعاناة في التفريق بين الصفة والنعت واسم الفاعل " هكذا ".

د - عدم مطابقة الصفة للموصوف.

٢- فوضى التقسيم والتبويب، حيث يدرس الموضوع الواحد في أكثر من باب، فالنفي مثلاً يدرس في ستة أبواب هي ليس - ما - لا - لات - إنْ - حروف النفي والردع - جزم المضارع - نصبه.

٣- كثرة الشواذ والتفاصيل الفرعية.

٤- كثرة الفلسفات والعل المنطقية والتأويلات والتخريجات.

اتجاهات الحلول النحوية عند اللغويين اللبنانيين : -

هناك اتجاهان يحاولان حل مشاكل النحو بطريقة تجديدية .

الاتجاه الأول : تبسيط القواعد النحوية الصعبة ومعالجة أبوابها.

الاتجـــاه الثانـــي : حذف أو إلغاء القواعد أو الأبواب الصعبة وعلى رأسها الإعراب، والاستعاضة عنه برفع جميع أواخر الكلمات في مختلف المواقع الإعرابية.

أمـــا الاتجـــاه الأول فقد حاول تبسيط القواعد النحوية الصعبة، بمعالجة بعض الأبواب الـــنحوية المحتاجة إلى علاج، ثم محاولة استنباط مصطلحات جديدة واستنباط قاعدة جديدة تغني عن كثير من التفريعات وهي رفع جميع الأسماء، كما مضى في الاتجاه الأول.

والتفريق بين الصفة والنعت، والتفريق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية.

أما علاج الأبواب النحوية فيكون بعلاج محتواها، وإعادة تبويبها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أولاً : عرض ملخص الاتجاه الأول :-

تعديل بعض أحكام أبواب نحوية أو معالجتها:-

أ - تعديل أحكام الاشتغال واختصارها في حكمين فقط هما :

١- نصب الاسم المشغول عنه وجوباً بعد أدوات العرض والتخصيص والشرط والاستفهام بـ هل والهمزة.

٢ - الرفع فيما عدا ذلك (٥٣).

ب - أو إهمال كل أحكام الاشتغال والتنازع والاختصاص (٥٤).

ت - أو تبسيط أحكام التنازع في حكمين على النحو الآتي :-

- إذا اتفق العاملان في طلب المعمول أجاز التوسط والتأخير نحو قام وقعد الرجل

- وقام الرجل وقعد.

- وإذا لم يتفق العاملان بطل التنازع ووجب حينذاك أن يتوسط المعمول فنقول أفادني أخوك وأفدته" وهكذا نتخلص من التراكيب المعقدة الأخرى (٥٥).

ث - نصب المضارع بعد الفاء السببية سواء جاءت بعد جواب الطلب المحض أم الطلب غير المحض (٥٦).

ج - جواز إعراب غير " (٥٧).

ح - اعتبار " خلا - عدا - حاشا " أفعالاً ناصبة دائماً (٥٨).

خ - نصب ما بعد لا سيما على المفعولية (٥٩).

د - جواز الابتداء بالنكرة (٦٠).

ذ - جواز مطابقة الصفة للموصوف إذا كان فعيل بمعنى مفعول ، وفعول بمعنى فاعل فنقول : امرأة جريحة وصبورة وهكذا (٦١).

ر - توكيد المضارع المفرد فقط بنون التوكيد الخفيفة والثقيلة وعدم توكيده عند اتصاله بألف الاثنين، أو واو الجماعة أو نون النسوة (٦٢).

ز - اسم لا النافية للجنس : عدم وضوح الحل فيه عند السودا وسعادة (٦٣). ويفهم منهما نصب اسم لا فقط دائماً.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

س - المنادى : التزام وجه واحد فقط فيه وهو النصب [٦٤].

ش - معالجة عمل اسم المفعول بإطلاق عمله في كل أحواله - وبخاصة عند تحوله عن صيغة مثل مررت برجل جريح أبوه، ومجروح أبوه [٦٥].

ص - إباحة صرف باب الممنوع من الصرف مطلقاً [٦٦].

ض - كسر همزة إن دائماً [٦٧].

ط - إباحة تطابق العدد للمعدود :-

فنقول : ثلاث رجال - ثلاثة نساء " [٦٨].

ظ - مطابقة الفعل لفاعله دائماً في النوع والعدد بإلغاء الأحكام المتفرعة المتعددة بالجواز والوجوب [٦٩].

ع - إعراب " أي " دائماً [٧٠].

غ - إهمال عمل " لا " - ما - لات - ما باتباع اللغة التميمية [٧١].

ف - إهمال عمل " ليت " إذا دخلت عليها " ما " الكافة [٧٢].

ق - إهمال عمل الأحرف المخففة مثل لكن، إن ، كأن [٧٣].

ك - اختيار وجه الجزم فقط في المضارع المعطوف على مجزوم [٧٤].

ل - ترك كل مواضع جزم المضارع في غير القاعدة المشهورة. فتنحصر الدراسة في أدوات الجزم وأدوات الشرط الجازمة " فقط [٧٥].

- معالجة بعض أحكام في أبواب نحوية: -

أ - جواز إهمال عمل لا وما ولات ،وإنْ العاملات عمل ليس بصحة عملها ، وصحة إهمالها [٧٦].

ب - كذلك جواز إهمال عمل نواصب الأسماء [٧٧].

ج - وكذلك جواز إهمال عمل نواصب الأفعال [٧٨].

د - وكذلك جواز إهمال عمل جوازم الأفعال [٧٩].

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن المعالجات أيضاً معالجة نظرية الإعراب عند اللبنانيين :-

- التجديد في نظرية الإعراب وهو عند بعضهم على النحو التالي :-

أ - الاقتصار على أصح الأوجه وأيسرها وأسهلها ، وترك الخلافات والتخريجات[٨٠].

ب - التخفف من الإعراب، بالاعتماد على القرائن الأخرى لتحديد المعنى وهي القرائن المادية – والعقلية ، وقرائن التعليق " [٨١].

ج - إسكان أواخر جميع الكلمات ، حملاً للوصل على الوقف ، باعتبار أن الأصل هو الوقف ، وقد نقل ذلك عن الأقدمين [٨٢].

د - اعتبار الإعراب لأواخر الكلمات زينة يمكن تركها عند الحاجة إلى تركها والاهتمام بالتركيب كله بدلاً من أواخر الألفاظ فقط [٨٣].

- إعادة تسمية بعض الأبواب النحوية :-

أ - المفعول البياني : ويندرج تحته : المفعول المطلق والمفعول له والحال والتمييز وكل ما لم يكن منصوباً بالنواسخ ، وليس مفعولاً ، أو معه ، أو فيه ، أو منادى ، أو ندية ، أو مستثنى [٨٤].

ب - التميم " ويشمل جميع المنصوبات التي لا تندرج تحت المفعول البياني [٨٥].

ج - تسمية كان وأخواتها بالأفعال المساعدة [٨٦].

د - الضمائر الأسماء : وتشمل الضمائر ، وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة ، وأسماء الاستفهام، تسمى جميعها ضمائر [٨٧].

هـ - اعتبار الضمائر المتصلة علامات عدد ونوع وليست ضمائر ، فتسمى علامات عدد أو نوع [٨٨].

و- ضم بعض أبواب نحوية تحت مسمى واحد هو " تميم " وهي المفعولات الخمسة والحال " [٨٩].

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ز- ضم بعض الأبواب النحوية تحت مسمى واحد هو المفعول البياني وهي أبواب المفعولات الخمسة والحال والتميز [٩٠].

إعادة تنظيم وتبويب الأبواب النحوية :-

ويتم تقسيم الأبواب على أساس المعنى فينتج عن ذلك ما يلي :-

أ- باب قواعد الكلمة.

ب- باب أحكام التركيب.

ج- باب الأساليب [٩١] .

ثانياً : ملخص الاتجاه الثاني :-

إلغاء موضوعات وقضايا نحوية بارزة مثل :-

- الإعراب والبناء.

أ- إلغاء الإعراب المحلي والتقديري [٩٢] :-

ب- إلغاء الإعراب جملة وتفصيلاً [٩٣].

ج- إلغاء نظرية العامل وما يترتب عليها [٩٤].

د - حذف باب نائب الفاعل والاستعاضة عنه بصيغة " فُعِيل " [٩٥].

هـ - حذف المفعول فيه ، والمفعول معه ، والحال وموضوعاته ، والاستعاضة عنه باسم واحد هو " تميم " [٩٦].

و - حذف باب الصفة المشبهة باسم الفاعل [٩٧].

ز - حذف باب التحذير والإغراء ، والاستغاثة ، والندية والترخيم ، واسم الفعل " لعدم فائدتها لعدم كثيرة استخدامها [٩٨].

ح - وكذلك البدل وعطف البيان ، وضمير الشأن [٩٩].

أسباب صعوبة النحو وتعقد قضاياه : -

يمكـــن تلخـــيص الصـــعوبات أو المشاكل أو الأسباب التي عقدت النحو في نظر اللبنانيين في النقاط الكلية الآتية:-

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١- قلة استعمال الفرد للغة المعربة ومزاحمة العامية للفصحى على ألسنة العرب.

٢- العناية بالشكل دون المعنى.

٣ خطأ في التعريف والتسمية أو المصطلح.

٤- الخلط بين القاعدة وفلسفتها.

٥- تأثير البحث اللغوي بالمنطق والفلسفة.

وسوف أكتفي بمناقشة قضيتين من القضايا الخمس الماضية هما : قضية العناية بالشكل دون المعني – وقضية الخطأ في التسمية والمصطلح ، وذلك من خلال الصفحات القادمة.

القضية الأولى : -

١- قضية العناية بالشكل دون المعنى :-

أثار اللغويون اللبنانيون قضايا ذات أهمية في الدرس النحوي الحديث ، ولفتوا الانتباه إليها برغم أنها تعتبر من المسلمات في الدرس النحوي إلا أنهم أحدثو حولها وفيها هزة لم تكن تثار حول هذه القضايا من قبل.

فمن ذلك ما أوردوه في باب " الفاعل " ونائب الفاعل " حيث يكون نائب الفاعل بمنزلة مَنْ ينوب عن الفاعل وهذا لا يتفق والواقع " ففي الشكل يسند إلى الفاعل القيام بالفعل، وفي الشكل أيضاً يسند إلى نائب الفاعل القيام بالفعل " المجهول " ...

وفي الحالتين يكون الشكل صحيحاً لكنّ الشكل في نائب الفاعل لا يتفق مع المعنى(١٠٠).

لذا يرى بعض اللغويين اللبنانيين أن النحاة العرب ضحّوا في هذا الباب بالمعنى واكتفوا بالشكل ".

وقد تبنى يوسف السودا هذه القضية (١٠١) مدللاً على صحة هذه الفكرة – فكرة تضحية النحاة العرب بالمعنى لحساب الشكل " – بأمثلة من باب المبني للمفعول فمثلاً: ذُبِح اللّحام الخروف " فاللحام – الجزار أو القصّاب فاعل بمعنى " مَنْ فَعَل الفعل "

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهذا صحيح لكنهم يقولون : عند بنائه للمجهول ذُبِحَ الخروف " فيصبح الخروف " في العربية – وفي العربية وحدها – نائب فاعل وهذا لا يتفق مع الواقع ، لأن النائب ينوب عن منيبه بعمله ، والخروف – هنا – لم ينب عن اللحام في عمل الذبح – اللحام – لأن عمل اللحام هنا هو ذبح الخروف ، فكيف يقوم الخروف المذبوح مقام اللحام الذي ذبحه " ؟ (١٠٢).

والحقيقة أن نحاتنا القدامى رحمهم الله لم يضحوا في هذه القضية بالمعنى لحساب الشكل كما رأى يوسف السودا، بل إنهم اهتموا بالشكل واهتموا بالمعنى معاً وبخاصة في هذا الباب"

ففي جانب المعنى وجدنا أن النحويين فرقوا بين فاعل يفعل الفعل ويصدر عن اختياره وإرادته، وبين فاعل يتلبس بالفعل ويتصف به من غير أن تكون له إرادة ولا اختيار فوسموا الأول بأنه فاعل، ووسموا الثاني بأنه نائب عن الفاعل لا في القيام بالحدث، وإنما في الاتصاف بهذا الحدث والتلبس به، وهو حدث قد تغيّر شكله ومعناه؛ لأنه تحول من صيغة " فَعَل " التي تسند إلى فاعل يقوم بها إلى صيغة " فُعِل " التي تخبر عما تسند إليه... (١٠٣).

إن هذا الاسم – أو ما يقوم مقامه – الذي أسماه النحاة نائباً عن الفاعل ليس هو الذي قام بفعله الذي سبقه على الإطلاق، وإنما يكون الفعل واقعاً عليه، كما في المفعول به، أو متلبساً به لا على سبيل الفاعلية والمفعولية كما في غير المفعول به من النوائب، ومن هنا لم يسمه النحاة بالفاعل بل أسموه نائب فاعل" لا على أساس أنه قام بالفعل كما تصور يوسف السودا ومَنْ لف لفه بل على أساس أنه متصف ومخبر عنه بفعل ذي خصائص جديدة ودلالات مغايرة للفعل الذي كان مع الفاعل قبل حذفه.

ب – وفي جانب الشكل :-

إن نائب الفاعل هنا قد ناب عن الفاعل في الشكل حيث أخذ خاصية الرتبة حيث جاء بعد فعل ذي خصائص صرفية وصوتية مغايرة لشكل الفعل المبني للمعلوم.

لذلك اهتم النحاة بوصف هذا الفعل الذي ضم أوله أو ثانيه وكسر ما قبل آخره في

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الماضـــي أو الفتح في المضارع بأن جاءوا له بتسمية تميزه عن مشاكله الآخر فأسمو الأول مبنياً للمفعول أو للمجهول وأسمو الثاني مبنياً للفاعل، أو للمعلوم.

ويلفـــت الـــنظر هـــنا أيضـــاً أن " السودا " أغفل معنى النيابة هنا في هذا الباب، وحصـــرها في العمل، برغم أن نحاتنا لم يقصدوا ذلك البتة بل قصروا النيابة في غير ذلك، حيث قصروا النيابة في : -

- الموقع ، - والحالة الإعرابية - والرتبة.

ولم يقصروا على الإطلاق النيابة في العمل هنا ولم ينص أحد من النحاة القدامى أو المحدثين على ذلك البتة، ولكن " السودا " أراد أن يقول النحاة ما لم يقولوه، ويفهم منهم ما لم يعتقدوه، أو يشيروا إليه لا من قريب ولا من بعيد ".

ج- ليس في العربية وحدها :-

إن قضـــية أو فكرة المبني للمعلوم والمبني للمجهول موجودة في كثير من اللغات وليس في اللغة العربية وحدها، وفي كل موضع يجئ فيه التركيب المجهول الفاعل، أو المبنـــي للمجهـــول فإن الفاعل يكون محذوفاً، أي يقع في التركيب المحول إلى مبني للمجهول، مسنداً إليه.

غير أن اللغة الإنجليزية مثلاً - برغم أنها تحذف الفاعل من موقع الفاعلية إلا أنها تعيد ذكره في الجملة المبنية للمجهول مسبوقاً بحرف جر :

تطعـــم الأم طفلهـــا : the mather feeds her child وهي جملة مبنية للمعلوم تـــتحول إلى جملة مبنية للمجهول مسبوقه بحرف وهي : the child is fed by his mather الطفل أطعم بواسطة أمه (١٠٤).

وعلـــيه فقـــد أعيد ذكر الأم مرة أخرى لكنه مسبوق بحرف جر، ويصح عدم ذكر الفاعل البتة؛ إذا كان السياق لا يطلبه مثل : the boy plays football = الولد يلعب كرة قدم.

فيصـــح تحويلها إلى جملة مبنية للمجهول فتصبح : the football is blayed = كرة القدم لعبت بواسطة الولد.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إذن فاللغـــة الإنجليزية هي الأخرى تحذف الفاعل، وتقيم المفعول به مقامه، لكنها درجـت علـى وضع الفاعل أو ما ينوب عنه في بداية الجملة وقبل فعله مثلما درجت اللغـة العربـية على وضع الفاعل أو ما ينوب عنه بعد فعله غير أنَ مرونة في اللغة العربـية جعلت أهلها يبحيون لأنفسهم صحة تقديم هذا الفاعل ليوضع قبل فعله فأسماه بعض النحاة مبتدأ – مسنداً ، وأسماه آخرون فاعلاً تقدم أم تأخر.

ولـيس هـذه المـرونة مـن خـواص اللغة الإنجليزية، ومع هذا لم نقل بوصم اللغة الإنجلـيزية لعـدم سلكها هذا المسلك مع عناصر التركيب من حيث مرونة مواقعها، وحركتها بأنها لغة سيئة لكنّ اللغة الإنجليزية لم تهتم كثيراً – كما اهتمت العربية بفكرة – أغراض حذف الفاعل.

إن اللغة الإنجليزية في هذا الباب لم تراع فكرة أغراض حذف الفاعل وبناء الجملة للمجهول من حيث الاختصار والإيجاز أو المعاني الأخرى السياقية التي يمكن تصيّدها مـن حـذف الفاعل في بعض التراكيب – كما هو الحال في العربية، التي يفيد المبني للمجهول فيها دلالات ومعاني بلاغية وغير بلاغية ليست بسيطة، أو هامشية، وحذف الفـاعل تمامـاً مـن الجملـة، أمر تتولد عنه هذه الدلالات وهذا لا يدعونا إلى القول بأفضـلية العربـية علـى الإنجلـيزية أو الإنجليزية على العربية، فلكل لغة خواصها وسماتها وروحها التي تعيش بها على ألسنة متكلميها.

إن القـول بتفضـيل لغة على أخرى قول مَنْ ليس لديه حجة ذات بال في مضمار البحث اللغوي أو البحث الإنساني أو الميتافيزيقي.

هـذا من جهة ومن جهة أخرى فإننا نلحظ أن الدرس اللغوي الحديث قد تعامل مع قضية البناء للمجهول " والبناء للمعلوم " على أساس أن واحدة منها تمثل البنية العميقة Deep structure ويسمى أيضاً بالتركيب الباطني.

والثانية تمثل التركيب الظاهري أو البنية السطحية : surface structure.

باستخدام قواعد التحول أو قانون التحول : transfoumational rule .

وهي قواعد الحذف

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أو قواعد الإضافة

أو قواعد الاستبدال

أو الإطالة

أو إعادة الترتيب (١٠٥).

أو غير ذلك من قوانين يلجأ إليها علماء النحو التحويلي التوليدي لمعرفة الجمل العميقة التي تختفي وراء التراكيب الظاهرة، في محاولة لفهم علامات هذه الجمل بعضها مع بعض، وتفسير دقيق لكل التراكيب السطحية على ضوء فهم التراكيب الباطنة.

وفي القانون التحويلي رقم ١٢ بتحديد صاحب كتاب قواعد تحويلية للغة العربية هو اختياري لـ " تحويل المبني للمجهول إلى مبني للمعلوم أو العكس فكتب الولد رسالة ← كُتِبَتْ رسالة وبالترجمة الحرفية على النظام الإنجليزي في المبني للمجهول تصبح " كُتِبَتْ رسالة من الولد – أي بواسطة الولد " (١٠٦).

والذي دفعني إلى التحدث عن مكان المبني للمجهول في القانون التحويلي التوليدي هو إشارة " السُّودا " إلى تفرد اللغة العربية بالخاصية السلبية في إسناد الفعل إلى الفاعل مرة، وإلى المفعول مرة أخرى بحيث يكون في المرتين هو الذي يقوم بالحدث.

وقد قلنا إن ذلك مستحيل، وأن جميع اللغات تأباه، وأن النظرية التحويلية تثبت أن الإسناد هنا ليس على ما فهم " السودا " في جميع اللغات بما فيها اللغة العربية.

إذن فاستشهاد بعض اللغويين اللبنانيين بفكرة العناية بالشكل دون المعنى والتمثيل لها بقضية نائب الفاعل " على موضوع مسببات الصعوبة في النحو " هو استشهاد ليس في محله ".

ولقد تبنى د. رياض قاسم كثيراً من آراء " السودا " وفريحة، والكفوري، ويعقوب صروف (١٠٧) حيث يرى هؤلاء ومَنْ لفّ لفهم من اللغويين اللبنانيين أن عناية نحاتنا القدامى بالشكل تمثلت في مظاهر عدة منها باب البناء للمعلوم والبناء للمجهول إلى جانب أبواب نحوية كثيرة، كلها أدت إلى بروز ونشأة الشكوى من صعوبة النحو في رأيهم.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد رددنا على فكرة العناية بالشكل فقط في باب " نائب الفاعل " وأثبتنا أن النحاة العرب كانوا في هذا الباب بصفة خاصة أكثر دقة وأكثر شمولية، وأكثر مراعاة لربط المعنى بالشكل غير مهملين لأي منهما على الآخر.

والذي كنا نأمل أن يثيره هؤلاء اللغويون اللبنانيون حول صعوبة النحو في هذا الباب، وتمسك بعض نحاتنا بالشكل تمسكاً يؤدي إلى إهمال المعنى لدى المتعلمين أقول كان ينبغي على نحاتنا أن يكتفوا عند تحويل جملة فعلية من مبني للمعلوم إلى مبني للمجهول أو العكس أن يركزوا على التحولات العامة – والعامة فقط في شكل الفعل – للتفريق بين الجملتين بـ " فُعِل يُفْعَل " وتطوراتهما الصرفية الأخرى" وفَعَل يَفْعَل " للمبني للمعلوم، ثم يركزون على حذف الفاعل في التركيب الأول أو إضماره عند النحاة القائلين بعدم حذف العمدة " بل يقال بإضماره... فلو اكتفى النحاة من مبني للمعلوم إلى مبني للمجهول أو العكس دون بقية القضايا الإعرابية الشكلية الأخرى – لو فعلوا ذلك لجاء هذا الباب أكثر سهولة ويسراً على ما فيه من يسر مقارنة به ببقية الأبواب الأخرى [١٠٨].

وكان نحاة الكوفة – غير بعيدين عن واقع اللغة – عندما لم يلتزموا برتبة الفعل مع فاعله، حيث أباحوا تقدم الفاعل على فعله، وأباح كثير من البصريين والكوفيين تقدم نائب الفاعل على فعله المبني للمجهول جاء ذلك في قول ابن مالك :

إلى تعجب وُصِل "

إن الكوفيين يرون أن رتبة الفاعل مع فعله حرة [١٠٩].

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القضية الثانية :-

٢- قضية الخطأ في التعريف والتسمية أو " المصطلح " :-

فقد لاحظوا أن المصطلحات النحوية والصرفية تُعد سبباً رئيساً آخر من مسببات الصعوبة في النحو العربي والصرف العربي على حد سواء .

ومثلوا لذلك بتسمية النحاة " للمضارع " فلماذا أسموه مضارعاً ؟ ولماذا سميت الصفة المشبهة بالصفة المشبهة ولماذا هي مشبهة ومشبهة بماذا ؟ ... الخ (١١٠).

واستمر فريحه في سوق استفهاماته على كثير من تسميات النحاة مستنكراً عليهم هذه التسميات غير معطٍ بديلاً لما رآه سبباً في صعوبة النحو.

ويتابع يوسف السودا هذه القضية فيرى أن النحاة وقعوا في خطأ كبير عندما تحدثوا عن الجملة الاسمية بقولهم " مبتدأ وخبر " وكانوا غير مصيبين عندما حددوا وحصروا الجملة الاسمية في التركيب المكوّن من مبتدأ وخبر فقط، وكان ينبغي عليهم أن يوسعوا دائرة الجملة الاسمية ليدخل فيها كل تركيب لا يبدأ بفعل ليصبح الكلام عنده دائرتين فقط جملة اسمية تبدأ باسم أو تبدأ بأي لفظة ليست فعلاً صريحاً وجملة فعلية وهي كل كلام يبدأ بفعل ورأى أن النحاة بسبب تقسيماتهم المتعددة للكلام " وقعوا في مشاكل لا تحل " (١١١).

ويرى السودا أيضاً أنه لا معنى لتسمية المفعولات الخمسة المطلق ، والمفعول به ... ويرى أن هذه التسميات خاطئة، ولذلك فكل ما أُسّس عليها فهو خاطئ ويبالغ صروف فيرى أن تسمية " النحو " بهذا الاسم لا تعني شيئاً، وتسمية المبنيات ليس لها معنى (١١٢) إلى آخر التسميات والتعريفات التي أسسها الخليل ونقلها عنه سيبويه في كتابه الكتاب"، ثم تناقلها بعد ذلك النحاة جيل عن جيل كما هي أو بتعديلها أو اختصارها.

ويرى " كمال الحاج " أن هذه التسميات الخاصة بالأبواب النحوية تسميات خلقت فراغاً بارداً بين المعنى والمبني والسبب في ذلك عنده أن هذه المصطلحات لم تؤخذ

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مـن العمـل ذاته " وبالتالي لم يشترك في وضعها المجتمع ؛ لأن وضع المصطلحات عمل تشترك فيه الأمة كلها، والاستعمال هو المعيار " (١١٣).

إن هذه المصطلحات في رأى " الحاج " أصبحت لغزاً من ألغاز الوجود الإنساني، لا قاعدة من قواعد الصرف والنحو (١١٤).

ومَـنْ يـراجع كلام علماء اللغة والنحو اللبنانيين – أو الباحثين اللبنانيين في اللغة والنحو، مَنْ يراجع كلامهم حول المصطلحات يجد أنهم خلطوا عملاً سيئاً بآخرَ حَسَنٍ وحكموا على الأمرين حكما واحداً سيئاً.

فممـا لا جدال فيه أن بعض المصطلحات – ليس كلها تحتاج إلى إعادة نظر، وقد بذل علماءُ النحو بعد سيبويه جهوداً مشكورة في علاج كثير من القصور الذي اعترى المصطلحات التي حواها كتاب سيبويه باختصارها، وتخصيص بعضها والاستغناء عن بعضها، وإضافة مصطلحات جديدة، ووصل الأمر إلى وجود نوعين من المصطلحات الـنحوية فيما بعد ؛ مصطلحات بصرية، ومصطلحات كوفية نشأت بعد الأولى مخالفة لها أو مكملة.

ولـم يترك نحاتنا القدامى علم الحدود والتعريفات وما فيه من مصطلحات إذ ألفـوا فـيه مؤلفـات طوالاً تشرح كل مصطلح، وتوضح المقصود منه، وتتبع نشأته وتطـوره وآمل من خلال السطور القادمة أن أزيل الخلط الذي ملأ حديث " فريحة – والحـاج – والسودا " حول كون المصطلحات النحوية سبباً من أسباب صعوبة النحو وذلـك عـن طـريق إيجـاد إجابة محددة لبعض أسئلتهم التي طرحوها حول بعض المصطلحات النحوية ومنها " المضارع ".

وإذا تتبعنا نشأة هذا المصطلح وتطوره ووصوله إلى هذه التسمية لرأينا ما يلي :-

- أن سـيبويه وقبله الخليل ومن جاء بعده من البصريين قسّموا الفعل إلى " ماضي – وما يكون ولم يقع – وما هو كائن لم ينقطع " (١١٥) وفسّر السيرافي هذا التقسيم الثلاثي للفعل على ضوء الأزمنة الثلاثة – ماضي – ومستقبل وكائن وَقْتَ النطق " وعبّر عن الثالث بالزمان الذي يقال عليه الآن، الفاصل بين ما ماضي وتقضي وما لم يكن "(١١٦).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- وقد انقسم النحاة بعد سيبويه إلى بصريين وكوفيين فالبصريون تمسكوا بتقسيم سيبويه، بينما قسّم الكوفيون الفعل إلى ماض ومستقبل، ودائم " وحذوا المستقبل بما في أوله الزوائد الأربع، والتي عرفت فيما بعد بحروف المضارعة (١١٧).

- ومما هو بيّن أن سيبويه لم يوقع اصطلاح المضارعة على هذا النوع من الأفعال صراحة، ولم يبعد السيرافي عنه كثيراً ؛ لأن اصطلاح المضارعة عند سيبويه هو الاصطلاح اللغوي لا الفني للكلمة، فالمضارعة تعني المشابهة وهي مشابهة هذا النوع من الأفعال للاسم فأعرب مثله ولم يُبْنَ، وهو مضارع لاسم الفاعل الذي يتفق معه في الدلالة وقبولهما لام الابتداء.

- واسم الفاعل يدل إذن على ما يدل عليه المضارع فيفعل وفاعل واحد.

- واسم الفاعل يجري في حركاته وسكناته مجرى المضارع.

- والمضارع يقع صفة للنكرة وكذلك اسم الفاعل (١١٨).

ونحن نقبل هنا من النحاة تسجيلهم لظاهرة مشابهة المضارع للاسم أو لاسم الفاعل خاصة، على أنها مجرد ملاحظات أساسها الوصف فهي حينئذ من صميم منهج النحو، ولا يقبل أن تتخذ المشابهة علة ينبني عليها حكم، فهذا إن جاز في الشرع لأنه يخضع لأن يقنن، فلا يجوز في اللغة لأنها توصف ولا تفلسف (١١٩).

وقد تفيد لفظة المضارعة عدم التمكن كما في مادة ضرع : والمضارع للشيء هو الذي يبلغ مرتبته، غير أن النحاة لم يقصدوا إلى هذا المعنى، وإنما علقوا فقط على معنى المشابهة.

ولا بأس من أن يؤخذ بالمعنى الأول وهو عدم التمكن لأن الفعل المضارع - في الغالب – غير محقق الوقوع فهو إما في حال فِعْل نحو :" أنا أكتب " أو لم يقع بَعْدُ نحو " سأكتب " أو متوقع وقوعه نحو " قد يصل الضيف " وحتى حين يستعمل المضارع لِنَقْل صورةٍ ماضيةٍ فهو ينقلها على أساس أن أحداثها في حال فعل كما تقول: " جاء علي يضحك " (١٢٠).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد اهتم النحاة – فيما يبدو – في تفريقهم الدلالي بالجانب الزماني أكثر من اهتمامهم بالحدث، فقد جعلوا الزمان الفلكي أساساً في التفريق بين الأفعال في تقسيماتها الثلاثة سالفة الذكر، ولم يهتموا كثيراً بالحدث وما يتصل به.

ومما يدل على صدق ذلك أيضاً أن سيبويه أهمل مصطلح المضارع عند الباب المسمّى علم ما الكلم من العربية " وهو الذي ساق فيه تعريف الفعل، لأن هذا اللفظ لا يتناسب مع التقسيم الزماني الفلكي، إذ إن قسيم الماضي – ليس المضارع – بل الحال أو الاستقبال " (١٢١).

وقد لوحظ أن كثيراً ممن جاءوا بعد سيبويه لا يستعملون " المضارع " ومنهم الفراء الذي يعبر عن المضارع إما بصيغة يفعل، أو بالمستقبل، وربما كان ذلك أنه لا يراه يعبر عن الحال (١٢٢) وكذلك ابن القوطية الذي وضع معجماً كاملاً عن أفعال العربية ولم يستعملها لأقسامها إلا الماضي والحال والاستقبال فالماضي فَعَلَ – والحال يفعل – والاستقبال أفعل (١٢٣).

واستمر الأمر على عدم الاستقرار في استخدام مصطلح المضارع عند البصريين حتى زمن المبرد " ت ٢٨٦هـ "، والذي استخدم كثيراً من المصطلحات والمسميات التي لا تزال حية حتى يوم الناس هذا (١٢٤).

أما ابن السراج " ت ٣١٦هـ " وهو من أحدث تلامذة المبرد فقد استقر عنده استخدام مصطلح المضارع عَلَماً على النوع الثالث من أنواع الفعل بعد الماضي والأمر فابن السراج يوضح تعليله لمجيء الماضي بدل المضارع في الشرط بصورة أكثر وضوحاً من غيره إذ يقول : وقوله : إن قمتَ قمتُ يجيء بلفظ الماضي والمعنى معنى مضارع، وذلك أنه أراد الاحتياط للمعنى فجاء بمعنى المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي المقطوع... (١٢٥).

وذهب ابن السراج إلى أنّ " ليس " حرف " لأنها لا تتصرف أي : لا تأتي منها المضارع والأمر " ومثلها عسى " (١٢٦).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ونجد عند ابن السراج نصاً صريحاً عن تقسيمات الفعل معللاً لاختلاف صيغ الأفعال باختلاف أزمنتها بقوله : " كان حكم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد، لأنها لمعنى واحد غير أنه لما كان الغرض في صناعتها أن تفيد أزمنتها خُولف بين مثُلها - " أبنيتها " ليكون ذلك دليلاً على المراد منها، فإن أمن اللبس جاز أن يقع بعضها موقع بعض، وذلك مع حروف الشرط نحو إن قمت جلست ... ولأن المضارع أسبق في الرتبة من الماضي، فإذا نفي الأصل كان الفرع أشد انتفاءً وكذلك أيضاً حديث الشرط في نحو إن قمتَ قمتُ جئت بلفظ الماضي الواجب تحقيقاً للأمر وتثبيتاً له، أي أن هذا وعد موفي به لا محالة، كما أن الماضي واجب ثابت لا محالة " (١٢٧).

وإذا وصلنا إلى ابن يعيش " ت ٦٤٣هـ " وجدناه يفصل الفرق بين التقسيمات الثلاثة للفعل من حيث الزمن فيقول : "... إلا أن الأفعال انقسمت إلى ثلاثة أقسام : قسم ضارع الأسماء مضارعه تامة فاستحق به أن يكون معرباً وهو الفعل المضارع الذي أوله الزوائد الأربع – حروف المضارعة – .

والضرب الثاني من الأفعال ما ضارع الأسماء بوجه من الوجوه وهو الفعل الماضي، والضرب الثالث ما لم يضارع الأسماء بوجه من الوجوه وهو فعل الأمر فإذاً ترتبت الأفعال ثلاث مراتب، أولها المضارع وحقه أن يكون معرباً وآخرها الأمر الذي ليس في أوله حرف المضارعة الذي لم يضارع الاسم البتة فبقى على أصله ومقتضى القياس فيه السكون، وتَوسَّطَ حالُ الماضي فنقص عن درجة الفعل المضارع وزاد على فعل الأمر لأن فيه بعض ما في المضارع وذلك أنه يقع موقع الاسم فيكون خبراً وموقع المضارع" واستمر ابن يعيش يفصل القول في الفروق بين هذه الأنواع الثلاثة من الأفعال الماضي – والمضارع – والأمر ولكنه ركز حديثه على أن مرد التسمية ليس الزمن فقط بل إعرابها وبناؤها وعلاقتها بالاسم، وموقعها الإعرابي – وظائفها النحوية... (١٢٨).

وقد كان المتأخرون من النحاة أكثر ميلاً إلى تفصيل تقسيمات أزمنة الأفعال، حيث قسّم القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب الفعل الماضي إلى ثلاثة أقسام، وجعل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المضارع قسمين، وجعله آخرون مؤدياً لجميع الأزمنة الماضي، والحال، والاستقبال، وجعل آخرون الماضي أيضاً مثل المضارع دالاً على الأزمنة الثلاثة عن طريق القرائن الحالية والمقالية، وقد أشار القدماء إلى ذلك كما مضى".

إن كل ذلك الذي مَضَى مطوّلاً عن " المضارع " هو قليل من كثير رأيت عدم الإكثار منه وأنا في معرض الرد على مَنْ أنكروا هذه التسميات التي اختارها النحاة لمحتويات المادة النحوية، وهي تسميات دقيقة في مجملها، وقد اهتم بها النحاة جيلاً بعد جيل تأصيلاً وتهذيباً، وحذفاً وإضافة، وتوضيحاً حتى استقر منها ما استقر، ومات منها ما أهملته ألسنة الناس وألسنة المشتغلين بالدرس النحوي، ولا تزال في حاجة ماسة إلى متابعة المصطلحات النحوية، متابعة تبقي على مجموعة مختصرة مبسطة منها، وتُسلّم الزمان غثها بلا رجعة.

ولا يكون ذلك إلا باتباع منهج متكامل في دراسة أبواب النحو على أسس تراعي خصوصية اللغة العربية وتراثها على مر الزمان، وأحوالها التي آلت إليها الآن وقد أشار د. تمام حسان إلى شئ من هذا المنهج في كتابه " اللغة العربية معناها ومبناها " (١٢٩).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثاني

الاتجاه التجديدي في مصر :-

قلنا فيما مضى إن الاتجاه التجديدي لم ينشأ من فراغ، إذ إن الحقيقة تشير إلى أنه نشأ على إثر عدم قيام الاتجاه التقليدي والاتجاه الوظيفي – التعليمي التطبيقي – منذ البداية بما ينبغي أن يقوما به حيث استمرت – ولا تزال مستمرة – الشكوى من صعوبة النحو العربي، وأنه في أكثر موضوعاته يتعامل مع لغة أصبحت كثيرة الاستعمال في المؤلفات القديمة أو في بعضها، وقليلة الاستعمال في المؤلفات المعاصرة، وعلى ألسنة المثقفين والأدباء في العصور الحاضرة.

لذا فينبغي القيام بإعادة النظر في النحو نفسه في مادته، وأحكامها ومنهج تأليفه، والأسس أو الأصول التي اعتمد عليها النحاة القدامى في صياغة هذه القواعد وقد بدأ ذلك الاتجاه التجديدي في مصر بتوجيه النقد إلى بعض أبواب النحو، وأحكامها المتشعبة، وكثرة تعليلاتها، وتخريجاتها إلى جانب أن بعض هذه الأبواب عديمة الجدوى، فعدم دراستها لا تؤثر على نحو اللغة المستعملة في شئ... الخ.

وبدأت محاولات الاتجاه التجديدي في مصر جزئية، بسيطة ثم أخذت تتطور شيئاً فشيئاً، لكنها لم تصل إلى غايتها حتى يومنا هذا وقد بدأت هذه المحاولات منذ بداية النصف الأول من القرن العشرين في المظاهر الآتية :-

١- محاولة جرجس الخوري المقدسي في مجلة المقتطف عام ١٩٠٤م.
٢- ثم محاولة قاسم أمين (١٣٠).
٣- ثم محاولة سلامة موسى في كتابه البلاغة العصرية.
٤- ثم محاولة حسن الشريف في مجلة الهلال عام ١٩٣٧م.
٥- ثم محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو ١٩٣٧م.
٦- ثم محاولة وزارة المعرف ١٩٣٨م.
٧- ثم محاولة يعقوب عبد النبي في النحو الجديد ١٩٤١م – ١٩٤٥م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٨- ثم محاولة أحمد برانق في النحو المنهجي ١٩٤١م – ١٩٤٥م.
٩- ثم محاولات أمين الخولي ١٩٤٣م – ١٩٤٤م.
١٠- ثم محاولات شوقي ضيف ١٩٤٧م تجديد النحو – وإعادة تنظيم أبواب النحو ".
١١- ثم محاولات عبد المتعال الصعيدي ١٩٤٧م في النحو الجديد.
١٢- ثم محاولة محمد كامل حسين في النحو المعقول ١٩٥٩م (١٣١).

وكانـــت هذه المحاولات ليست بمعزل عن مقترحات لأصحابها أو لغيرهم نشرت في مجلات علمية، ومؤلفات نقدية قبل الخمسينات من القرن العشرين، وبعد الخمسينات بقليل من القرن نفسه.

ومن هذه الاقتراحات والمحاولات :-

١ – اقتراح لأمين الخولي : نشر في مجلة الآداب يونيه ١٩٤٥م.
٢ – اقـــتراح شـــوقي ضيف في مقدمة تحقيقه لكتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي عام ١٩٤٥م.
٣ – اقتراح محمود تيمور في كتابه مشكلات اللغة العربية.
٤ – اقتراح خليل السكاكيني في " وعليه قِسْ ".
٥ – اقتراح لإبراهيم مصطفى في كتابه " النحو الجديد وكتابه إحياء النحو ".
٦ – واقتراح لسعيد الأفغاني في نهاية كتابه " أصول النحو " (١٣٢).
٧ – اقتراح لعباس حسن في " اللغة والنحو بين القديم والحديث".
٨ – اقتراح لمهدي المخزومي في " النحو العربي نقد وتوجيه ".
٩ – اقتراح لإبراهيم السامرائي في " النحو العربي نقد وبناء ".

ثانـــياً : محـــاولات فترة الخمسينات من القرن العشرين وما بعدها بقليل :-

منها المحاولات الآتية :-

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١- ظهور دراسات في مناهج البحث في اللغة والنحو مثل : المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية عبد المجيد عابدين ، ١٩٥١م.

٢- وكتاب تمام حسان ١٩٥٥م مناهج البحث في اللغة " واللغة بين المعيارية والوصفية ١٩٥٨م.

٣- ومحاولة نقدية لعبد الرحمن أيوب ١٩٥٧م.

٤- محاولة محمد برانق في النحو المنهجي ١٩٥٨.

وهذه المحاولات الأخيرة فيها إفادة من آخر ما توصلت إليه الدراسات الغربية في اللغة آنذاك وهي بذلك تسهم في ظهور محاولات جادة لإصلاح شامل للنحو العربي، وقد كان ذلك متمثلاً في ظهور أول محاولات في هذا المضمار وهي :-

٦- اللغة العربية معناها ومبناها " للدكتور تمام حسان.

٧- والنحو العربي في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة للدكتور ولسن بشاي ١٩٧٤م.

وسوف أقوم بإذن الله في الصفحات القادمة بتلخيص موجز لمعظم ما احتوته المحاولات التجديدية في النصف الأول فقط من القرن العشرين تقريباً، وذلك عن طريق عرض المشكلة المحتاجة إلى حل، أو الصعوبة المحتاجة إلى تيسير وإصلاح، ثم أذكر حولها الحلول أو المقترحات التي ذكرت لإصلاحها، محاولاً ذكر رأي البحث - في بعض المواضع التي يتحتم عدم إغفال الرأي حولها، أما الحلول، أو التيسيرات أو المقترحات التي صمت البحث عن إبداء الرأي حولها، فلا يعني ذلك أن البحث قد وافق على محتواها تماماً، لوجود كثير من الملاحظات على كثير منها قد نص عليها كثير من العلماء والباحثين الذين تعرضوا لذكر هذه المقترحات بالنقد والتفنيد في بحوث عديدة.

ثم إن البحث لن يتعرض للمحاولات التجديدية الكبرى التي من نماذجها محاولات د. تمام حسان، أو غيره وذلك لحاجة هذه المحاولات إلى بحوث خاصة بها ؛ لاختلاف منهج معالجتها لمشاكل النحو عن أغلب البحوث التي تناولها هذا البحث.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عرض ملخص مواضيع الصعوبة والحلول والمقترحات التي قدّمها بعض اللغويين المصريين :-

أ- علامات الإعراب.

ب- الإعراب المحلي والإعراب التقديري.

ومن الحلول المقدمة في ذلك :-

١- احتساب جميع الكلمات مبنية الأواخر (١٣٣).

٢- أو يكون إعراب جميع الكلمات بمعرفة نسبتها في الجملة بعضها إلى بعض دون ذكر علامة إعرابها (١٣٤).

٣- إلغاء الإعراب المحلي أو الإعراب التقديري (١٣٥).

٤- أو إسكان جميع الكلمات مثل كثير من اللغات الأوروبية والتركية (١٣٦) (١٣٧).

٥- إلغاء تسمية علامات الإعراب بالعلامات الأصلية والعلامات الفرعية، وجعلها جميعاً علامات أصلية (١٣٨).

٦- إلغاء العلامات الفرعية في الإعراب، والاكتفاء بالعلامات الأصلية (١٣٩).

وهذا الحل، يشبه الحل الماضي مع خلاف يسير هو أن الحل الماضي يجعل الإعراب كله أصلياً بما في ذلك الرفع بالواو في جمع المذكر، والأسماء الستة، والنصب بالياء في المثنى وجمع المذكر السالم و... الخ .

أما إلغاء العلامات الفرعية فهو عدم النص عليها على أنها علامة إعراب أصلاً، بل ذكر الواو على أنها إشباع للضمة عند الرفع، وذكر الياء على أنها إشباع للكسرة عند الجر وذكر الألف على أنها إشباع عند النصب.

لكن هذا الحل، والحل السابق سوف ينشأ عنهما تعقيد ليس في الحسبان، ذلك لأننا سنضطر إلى التسليم بوجود علامة واحدة لوظيفتين نحويتين، ووجود وظيفة واحدة لها علامتان إعرابيتان، مما ينشأ عنه خلط في تحديد مصطلحات العلامات الإعرابية ودلالاتها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٧- إلغـــاء الإعـــراب جملـــة وتفصيلاً، وإلغاء علامات الإعراب وما يتصل بها من دراسة(١٤٠).

٨- ومن الحلول التي قُدِّمت في علامات الإعراب اعتبارها دالاً على معانٍ، وليست أثراً لفظياً للعوامل.

- ويكون ذلك باعتبار الضمة علم الإسناد فإذا كانت الكلمة مرفوعة دل ذلك على أنه يريد أن يخبر عنها، أو ينسب إليها عمل شئ.

- وأن الكسرة علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها بأداة أو بغير أداة.

- وأن الفتحة لا تدل على معنى بل صوت محبب لدى العرب وهي حركة يحبون أن تشكل بها أواخر الكلمات.

- وأن التنوين علم التنكير (١٤١).

ح - كثرة الاشتراطات :-

- التخفف منها أو إلغاؤها.

- مـــثل شـــروط إعراب " أي " أو شروط بنائها والتعامل معها على أنها معربة دائماً.

- ومثل شروط نصب المضارع بعد بعض الأدوات، حتى ، إذن.

- ومثل شروط بناء اسم لا، أو إعرابه.

- شروط بناء المنادى أو إعرابه.

- شروط أعنيت بعض الأبواب النحوية

- في باب الأسماء الستة، شروط إعرابها بالحروف.

- في باب تابع المنادى، شروط وجوب نصبه أو جواز الرفع والنصب.

- في باب الإضافة في حذف أحد طرفي الإضافة (١٤٢).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

د - تعدد الأحكام :-

١- إلغـاء تعـدد الأحكام في باب العدد [١٤٣]، ويكون ذلك عن طريق قراءة العدد المكتوب بالأرقام بالتسكين في جميع الحالات، وإذا كان بالحروف جُرَّ بالكسرة على اعتبار أنه مضاف لمضاف محذوف.

٢- وإذا ذكر المعدود فصل بينه وبين العدد بكلمة " من " ويكون مؤنثاً.

٣- قراءة العدد من اليسار إلى اليمين مثلما هو سائد الآن وفي الأثر الشريف ورد ذلك.

٤- صرف النظر في التفريق بين القلة والكثرة [١٤٤].

وفي باب المنادى : -

١- إلغاء كثرة أحكامه، ونصبه مطلقاً [١٤٥].

٢- إلغاء كثرة أحكام باب الاستثناء ونصبه مطلقاً [١٤٦].

هـ - إلغاء بعض الأبواب النحوية : -

١- إلغاء باب الممنوع من الصرف بصحة الصرف مطلقاً [١٤٧].

٢- إلغاء بابي الاشتغال والتنازع وإعادة النظر فيهما [١٤٨].

٣- إلغاء مسألة التعليق في أفعال القلوب [١٤٩].

٤- طرح أفعال المقاربة من باب النواسخ [١٥٠].

٥- طرح باب نائب الفاعل، والاكتفاء بالتغييرات الحاصلة في الفعل [١٥١].

٦- إلغاء وقوع ضمائر الرفع المستترة - جوازاً أو وجوباً في الماضي والمضارع والأمر - فاعلاً [١٥٢].

و - إعادة تسمية وتبويب المسائل النحوية وتنظيمها : -

١- التوحـيد بيـن المضارع المنصوب والمضارع المتصل بنون التوكيد فنعتبره منصوباً في الحالين [١٥٣].

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢- يضم إلى باب التمييز كل ما له علاقة بالتمييز، ومدروس في أبواب أخرى في باب التعجب والمدح والذم، والصفة المشبهة والمنصوب على الاختصاص[١٥٤].

٣- سحب باب كان وأخواتها وكاد وأخواتها، وظن ، وأعلم وأرى من باب الجملة الاسمية إلى باب الجملة الفعلية [١٥٥].

٤- ضم أبواب إن وأخواتها، ولا النافية للجنس ، وما ، ولا ، لات وإن من المشبهات بليس إلى الجملة الاسمية [١٥٦].

٥- ضم الممنوع من الصرف، والمنادى المفرد والعلم واسم لا النافية للجنس في باب اسمه الأسماء المحرومة من التنوين[١٥٧].

٦- اقتراح بضم باب المبتدأ والخبر إلى بقية النواسخ مع رفع المبتدأ والخبر مع جميع النواسخ [١٥٨].

٧- دمج بعض الأبواب النحوية تحت مسمى واحد هو المحمول، وأخرى تحت مسمى آخر هو الموضوع [١٥٩].

٨- تسمية باب المبتدأ " الخبر والفاعل ونائبه باب المسند والمسند إليه [١٦٠].

٩- ضم المفاعيل الخمسة والحال والتمييز وكل ما يذكر في الجملة غير الموضوع والمحمول - الأركان الأساسية - تحت اسم التكملة [١٦١]، أو تسميتها بالفضلة[١٦٢].

ز - معالجة بعض الأبواب النحوية والصرفية : -

١- معالجة باب جمع التكسير [١٦٣].

٢- معالجة باب النسب [١٦٤].

٣- معالجة باب التصغير [١٦٥].

٤- معالجة صيغ وإعراب جمع المذكر والمؤنث [١٦٦].

٥- معالجة صيغ وإعراب المثنى [١٦٧].

٦- معالجة باب الأسماء الستة [١٦٨].

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٧- معالجة مصادر الثلاثي [١٦٩].

٨ - معالجة باب المقصور والممدود :-

المقصور والممدود : تثنيتها وجمعهما تصحيحاً :-

ذهب البعض إلى أن ألف المقصورة تقلب ياء ثالثة كانت أو أكثر مبدلة من ياء أو مجهولة الأصل، أو يتردد أصلها بين الياء والواو، ولا يشذ عن هذه القاعدة إلا كلمات يمكن حفظها مثل الصلا – الشذا – الطلا – العشا – العصا – القرا – الفنا – القفا – المها – حيث تقلب هذه الألفات واوً " وتطبق هذه القاعدة في التثنية والجمع السالم المؤنث، أما جمع المذكر فإن الألف تحذف، ويفتح الحرف الذي قبلها دلالة عليها"

الممدود : تقلب همزته واواً، في التثنية وجمع التصحيح إذا كانت للتأنيث وفيما عدا ذلك تبقى دون قلب في الأحوال الثلاثة [١٧٠].

٩- معالجة باب الضمائر [١٧١] :-

وتقسيمه إلى شخصي، وإشاري، وموصول، وشرطي، واستفهامي.

- إلغاء ضمائر الرفع المستترة جوازاً أو وجوباً في الفعل الماضي أو المضارع أو الأمر [١٧٢].

تعليق ومناقشة :-

- أما إلغاء ضمائر الرفع المستترة جوازاً أو وجوباً في الماضي والأمر والمضارع مع اعتبار حرف المضارعة إشارات إلى الموضوع أغنت عنه، واعتبار الضمائر البارزة المتصلة للغائب إشارات للعدد تبعاً لرأي المازني وأما في حالة التكلم والخطاب فهي موضوع والفعل معها محمول واعتبار ضمائر الرفع المنفصلة – أو ضمير الفصل – تقوية " وقد أثارت هذه الاقتراحات جدلاً واسعاً حولها من قبل أعضاء مجمع اللغة العربية آنذاك [١٧٣].

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولفت النظر هنا أن اللجنة اعتبرت ضمير الفصل بعد الفعل الماضي : قمتم لتقويـة " وألغـت ضـمائر الرفع المستترة جوازاً أو وجوباً في الماضي والمضارع والأمر، ولست أرى هذا تيسيراً لأنه يجعل الفعل الواقع خبراً أو حالاً أو صفة خلواً من الفـاعل ؛ ولـم يقـل أحـد بأن الفعل وحده هذا أمر، والأمر الثاني أن القول بجواز الإضـمار – في مثل أكتب ، ونكتب ، وتكتب ، خير من القول بالوجوب ، أو القول بإلغـاء الضـمائر كلـية، وقد ناقشت هذه القضية بالتفصيل في مكانها من بحث آخر بعنوان " النحو الميت والنحو الحي ".

١٠- معالجة موضوعات فيها خلط في المصطلح :-

أما الموضوعات التي أثيرت في هذا الموضوع فهي :-

- اسم لا النافية للجنس :-

في رأيه أن صعوبة هذا الباب تكمن في سببن هما :-

١- اعتبار اسم لا مرة مبنياً، ومرة معرباً (١٧٤).

٢- والخلط في تسمية اسم لا بالمفرد مقابلاً للمضاف وشبيه بالمضاف (١٧٥).

- رأي وتعليق ومناقشة : -

أما الخلط في المصطلح، فهو أمر لا ننكره عليه، لأنه مصطلح المفرد لم يضع له النحاة مقابلاً محدداً في الأبواب النحوية، فهو في باب المبتدأ والخبر والحال والصفة يقابل جملة، وشبه جملة.

والمفـرد فـي بـاب العدد، وتثنية الاسم وجمعه، والضمائر والأسماء الموصولة والإشـارة يقـابل مثنى وجمعاً والمفرد في باب المنادى واسم لا النافية للجنس يقابل المضاف والشبيه بالمضاف.

فقضـية تحديد المقصود بالمفرد ولمقابل له في الأبواب النحوية غير مستقر، وهو مصطلح يحتاج إلى إعادة نظر وبخاصة في باب اسم لا التي لنفي الجنس لأن فيه ازدواجـية غـير مقبولة، فمصطلح مفرد في هذا الباب لا يعرف هل هو مقابل مثنى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وجمع أم هو مقابل مضاف وشبيه بالمضاف فإذا ذهبنا نبحث لمفهوم لهذا المفرد ولما يقع تحته من قضايا وجدنا الأمر في غاية الغرابة.

لاحظ الأمثلة الآتية لترى هذه الغرابة في تسمية كل اسم " لا " مفرداً، سواء كان مثنى، أم جمع مذكر أم جمع تكسير مثل :-

- لا كاتب هنا.
- لا كاتبينِ هنا.
- لا كاتبينَ هنا.
- لا كاتبات هنا.
- لا كُتَّابَ هنا.

فاسم " لا " في الأمثلة الماضية كلها مفرد برغم أنه من حيث الدلالة يعتبر مثنى في الثاني، وجمعاً للمذكر في الثالث، وجمعاً للمؤنث في الرابع، وجمع تكسير في الخامس، وهو في جميع الأمثلة مبني على ما ينصب به.

فإذا نظرنا للأمر من زاوية أخرى وجدنا تناقضاً آخر في دلالة " لا " التي لنفي الجنس، حيث خصوها بأنها تنفي عن جنس اسمها الاتصاف بخبرها، لكن النحاة أسموها لا التي لنفي الجنس في مقابل أداة أخرى هي " لا " التي لنفي الوحدة ، حيث تنفي العدد، ويكون ما بعدها معرباً مرفوعاً، فنقول : لا رجلٌ في الدار بل رجلان أو ثلاثة، ونقول في نفي الجنس : لا رجل في الدار...

لكننا نقول أيضاً لا رجلين في الدار فهل النفي هنا للجنس أم للعدد والوحدة أيضاً ؟!!.

وكيف تؤدي أداتان معنى واحداً ثم يختار لهذه إعراب، واللأخرى إعراب آخر؟!!

لقد عالج النحاة على هذا الوجه المضطرب عدة أبواب نحوية، تمت تسميتها على أساس المعنى الدلالي الذي اختير عنواناً لكل منها، ثم صنف بعض منها على أساس الإعراب كما هو الحال هنا " لا " النافية للجنس، وبعض آخر على أساس

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المعـــنى كما في باب الاستثناء والتمييز، وقسم ثالث صنف على أساس الشكل كما هو في المفعول له... (١٧٦)

١١- إلغاء الحديث عن نظرية العامل وكل ما يتعلق بها (١٧٧).

- إلغاء التأويل والتقدير (١٧٨).

وإتمامـــاً للفـــائدة، سوف أعرض في الصفحات القادمة نموذجين من النماذج المصـــرية – التجديدية الوظيفية – غير الكاملة ذلك لعدم قيام هاتين المحاولتين بمسح شامل لجميع أبواب النحو وتجديدها تجديداً مفيداً ميسراً.

فقـــد اقتصرت محاولة أ. أمين الخولي على نحو الأسماء أو على بعض أبوابه فـــي كـــتاب " هـــذا النحو " واهتم د. محمد كامل حسين في كتابه " النحو المعقول " بالجانـــب الصرفي أكثر من اهتمامه بالجانب النحوي، وظهرت محاولات تجديده فيه أكـــثر من ظهورها في الجانب النحوي من الكتاب، وقد استفادت هاتان المحاولتان من كثـــير مـــن المحاولات وقد تناول أ. عبد الوارث سعيد هاتين المحاولتين تناولاً نقدياً، رافضـــاً لكثـــير من محتواهما، لكنني أفردتهما بالذكر هنا لكي أغطيّ بالشرح بعض الموضـــوعات التجديدية التي أجملتها فيما مضى، ومن خلال ذلك أذكر وجهات نظر البحث في الموضوعات التي أثيرت في التلخيص في الصفحات الماضية.

أ – هذا النحو لأمين الخولي (١٧٩).

حـــدد الخولي مواطن الصعوبة – أو المشكلة – التي تحتاج إلى علاج، وكانت عنده على النحو الآتي :-

١- أن الفصحى كثيرة القواعد كثيرة الاستثناءات.

٢- أن قواعـــد الفصحى مضطربة ولا تستقر على حال وبناء على هاتين الصعوبتين يرى أن المشكلة مستقرة في جسم اللغة نفسه، ولا بد من علاج هذا الجسد علاجاً صحيحاً ناجعاً، بدلاً من المسكنات التي لم تعد تجدي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويرى الخولي أن العلاج الناجح يمكن عمله في أصول النحاة التي استخرجوا بها قواعدهم فنحاول – بناء على ما فعلوا هم – أن نرجح من منقول اللغويين ومرويهم في اللغة بعض الأوجه التي نقضي بها على هذه الصعوبات، وتقلل من هذه الكثرة من القواعد (١٨٠).

ولقد ورد عنهم قولهم : كل ما ورد أن القرآن قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً أم أحاداً أم شاذاً " وأن اللغات على اختلافها حجة، وأن الأخذ بالأقل استعمالاً وشيوعاً، والأضعف قياساً سائغ عند الاحتياج إليه ولم يكن أهل اللسان العربي في أي وقت أكثر حاجة لمثل هذه الرخص منهم الآن ، كباراً وصغاراً"(١٨١).

ويضيف الخولي إلى هذه الطريقة في العلاج طريقة أخرى تسند الأولى وهي أن نضيف إلى لغتنا الفصيحة المشتركة له علاقة بلغة الحياة والاستعمال في عصرنا- يعني من العامية (١٨٢) .

وعند تطبيق الخولي لهاتين الطريقتين في العلاج ظهر إصلاحه فيما يلي :-

١- الأسماء الخمسة أو الستة رأى إما أن نلزمها الواو دائماً مستدلاً بقراءة قرآنية أوردها الزمخشري وهي قوله سبحانه : " تبت يدا أبو لهب وتب "، وما ورد من قول الشافعي في الرسالة " عن سالم أبو النضر " وهو بهذا يوافق ما درجت عليه العامية في نطق هذه اللفظة " أبو " ومثلها بقية أخواتها (١٨٣).

- وإما أن نلزمها الألف دائماً مثل المثنى ونجعلهما سواء فنقلل من الأقسام، وهذه اللغة هي لغة بني الحارث بن كعب.

- والمثنى يلزم الألف، ويمكن أن يُصلَّح لذلك شاهداً قوله سبحانه : " إن هذان لساحران "

٣- جمع المذكر السالم، يلزمه الياء ويعربه بالحركات على النون ، أو يمكن إلزام نونه السكون، ويقدر عليه الإعراب بالحركات.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤- جمع المؤنث يختار له رأي الكوفيين فيعربه عند النصب بالفتحة.

٥- ما لا ينصرف يرى صرفه في كل الأحوال، وحجته أن النحاة يجيزون صرفه على كل حال، لأن الصرف لغة من لغات العرب، وقد أيد ذلك الأخفش بقوله : وكـأن هذه لغة الشعراء لأنهم اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام.

٦- الاسـم المنقوص اقترح استعماله بغير ياء عند خلوه من أل نصباً أو رفعاً أو جراً وإسكان الياء عند وجود ال في كل الأحوال.

والـذي قالـه الخولي لم يرتضه أ. عبد الوارث سعيد بسبب كون ذلك في رأيه الإصـلاح غير مأخوذ من الشارع في اللغة، وكثير منه مستند إلى قراءات خاصة في مواضع خاصة، والبعض الأخر مستند إلى لغة عامية، وهذا ليس فيه حجة لأنه سيؤدي بنا إلى هدم الفصحى، وليس تفصيح العامية ... " (١٨٤).

ولست أرى ما رآه أ. عبد الوارث سعيد في ذلك بل أرى أن توجه الخولي في هذا الطريق أمر محمود وفيه تيسير على المتعلمين.

لكننـي أرى أن أزيـد في تيسيرات الخولي تيسيراً آخر يأخذ في حسبانه عدم التمسـك بكـون علامـات الإعراب دوال على معانٍ نحوية، بل استناداً إلى أن النظم والقرائـن المساندة له هي التي تكشف معاني التركيب، وتوضحه، ولو كانت علامات الإعـراب هـي الدوال الوحيدة في كشف معاني التركيب لما فهمنا معنى قولنا : سمع موسـى عيسـى وقد كان النحاة رحمهم الله في غاية الدقة عندما أحسوا بأن علامات الإعـراب ليست الدوال الوحيدة في تحديد معاني التراكيب، فالسياق والقرائن المتعددة والتنغيم والنبر يمكنها القيام بذلك، وعلى هذا فقد نص النحاة بأن الاسم الأول في مثل هذا التركيب هو الفاعل وأن الاسم الثاني هو المفعول "

وانطلاقاً من هذا المبدأ العام أرى ما يلي : -

١- أن الأسـماء السـتة يجوز استخدامها بالواو أو الألف أو الياء، وأن رتبتها، وبقية القرائـن المسـاندة فـي السياق هي التي تحدد وظيفتها في التركيب، مما يعين على فهم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التراكيب التي وردت فيها.

٢- وكذلك المثنى يحدد بأنه كل اسم دل على اثنين أو اثنتين بزيادة ألف ونون أو ياء ونون في آخره ويمكن حذف النون عند إضافته إلى ما بعده.

وبعد هذا التحديد يجوز استخدامه بالألف أو الياء، ويترك للسياق والقرائن المساندة تحديد وظيفته في الكلام.

٣- وكذلك جمع المذكر بالواو والنون أو الياء والنون.

٤- وجمع المؤنث يجوز إعرابه منصوباً بالكسرة أو بالفتحة.

٥- أما ما لا ينصرف فقد بيّنتُ في غير موضع أن صرفه، وعدم صرفه سواء، وأن دلالته في التركيب غير مرتبطة بصرفه أو بعدم صرفه، لأن الصرف وعدمه أمور لفظية لا صلة لها هنا بالمعنى ولا دخل للتنكير فيها.

٦- الاسم المنقوص : يجوز استخدامه بالياء الساكنة ويجوز استخدامه بغير الياء، بأل ومن غير ال، ويجوز إعرابه ويجوز ترك الإعراب منه اعتماداً على السياق والقرائن.

٧- الاستثناء رأى أنه يكون منصوباً دائماً وبخاصة الاسم الواقع بعد خلا، وعدا ، وهات ، وأرى جواز جميع الوجوه الثلاثة بعد هذه الأدوات، وجواز الأمرين في كل حالات الاستثناء الأخرى مع تفرد الاستثناء المفرغ بحكمه الخاص به، وبجواز نصبه وهذا عندي يعين على اليسر في تعلم القاعدة ويعين على سهولة تطبيقها نطقاً وكتابة وهذا له ما يؤيده من لغات العرب وقراءات القرآن الكريم.

أما مَنْ يعترض على استثمار لغات العرب المختلفة، وقراءات القرآن الكريم المتواترة الآحاد والشاذ منها ويراه خلطاً في المنهج في دراسة مستويات اللغة، فإننا نرى أن لغتنا الفصحى منذ القدم قد أخذت من كثير من لغات العرب، وانتشرت تعلماً وتعليماً، وتداولاً بهذه المستويات، وهي مستويات يكمل بعضها بعضاً، وتعارضها ظاهريٌ لا يؤثر في الدلالة غالباً.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والبحث يعرف قيمة دراسة كل مستوى من مستويات اللغة على حدة مع حتمية معرفة ظواهره، وضوابطه وأن هذا هو ما استقر عليه الدرس النحوي واللغوي الحديث لكن ذلك الذي قصدناه من الاستعانة بالمستويات الأخرى التي دخلت في مستوى الفصحى، لكثرة استعمالها له هو أمر لصالح الفصحى قبل أن يكون لصالح هذه اللغات أو هذه المستويات المختلفة.

إن اللغة العربية لها خواصُّ معينة، ينبغي عدم إغفالها عند تعليم قواعدها لأهلها الناطقين بها، لأنهم يتكلمون العربية، ويراد منهم أن يتعلموا قواعد العربية، فيشعرون أنهم يتعلمون قواعد لا تعينهم على تكلم العربية التي يقضون بها حاجياتهم ويستعملونها أو على الأقل يستعملون بعضها في بقية شئون حياتهم، إنها قواعد غريبة عنهم تتحدث عن عربية ليست عربيتهم، بل هي عربية عصور قديمة قديمة لم تلح أكثر أجهزة الإعلام بحسن نية وبغير حسن نية في تقريبها إليهم.

وبسبب هذه المشكلة – وغيرها كثير – ينبغي عدم إهمال تلكم الآراء التي تنادي بمراعاة التراكيب العامية، والمنتشرة على ألسنة الكثيرين المثقفين وغيرهم، ومراعاة الألفاظ العامية والتراكيب العامية يكون بإيجاد مكان لها في قواعد لغتنا العربية ؛ ليشعر المتعلم العربي أنه يتعلم لغته العربية التي تمر بمراحل وأطوار كثيرة وهذا الذي يتعلمه الآن هو طور من أطوار لغته العظيمة القوية التي لم تنقطع صلتها بماضيها ولم تهمل حاضرها الذي أصبحت فيه، ثم إن كثيراً من العلوم التي لها علاقة في أصولها بعلم النحو قد أخذ علماؤها بمبدأ التغير في الأحكام مثل علم الفقه، وهو ذو علاقة وطيدة بعلم النحو بل علم أصول النحو مؤسس على أسس علم أصول الفقه وقد دخل التطوير والتعديل جوانب كثيرة من أحكام علم الفقه، ولا يزال الباب في الاجتهاد مفتوحاً وكل من الفقه واللغة يخدم الإنسان ويربط بحياته فلماذا نوقف الأحكام النحوية وقواعدها عند زمن محدد، ولا نفعل ذلك في الفقه، أو لماذا لا نساوي بينهما في الأخذ بمبدأ المصلحة العامة وحاجة الأمة، ومبدأ الأولويات... الخ.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولا ينبغـــي على أي حال من الأحوال، وصف ماضي اللغة بالحسن أو القبح، وكذلك حاضرها.

إن كـــل الاقـــتراحات التـــي قدّمها أمين الخولي لإصلاح النحو هي اقتراحات جديـــرة بالاهتمام، وكل اقتراح يسير في هذا الاتجاه مما جاء قبل أمين الخولي وبعده ينبغـــي عـــدم إهماله، وينبغي التعامل مع مثل هذه الاقتراحات بموضوعية، وحكمة، وحسن ظن، وبرغبة صادقة في إدراك ما يمكن إدراكه من قواعد لغتنا، وما لا يدرك كله لا يترك كله ... "

أمـــا ردود أ. عـــبد الوارث سعيد فكلها من ص ١٣١ – ١٤٠ [١٨٥] عندي صادقة الرغبة في التمسك بالقديم الذي رآه خير مثال وخير نموذج يحتذى به وبناءً على ذلك فكـــل محاولة لإصلاح النحو لن يكتب لها النجاح عنده، ولن تكون مقبولة لديه، لأنها تـــريد الخـــروج علـــى ما قرره النحاة القدامى !! أو لأنها لم تخرج مما قرره النحاة القدامى !! فما الذي يمكن قبوله إذن ؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الكتاب الثاني :-

ب - النحو المعقول د . محمد كامل حسين [١٨٦] :-

- وواضح من مطالعة الكتاب أنه ليس فيه جديد على ما قدمه السابقون عليه في مجال إعراب الأسماء، بل إنه تأثر تأثراً واضحاً بمحاولة إبراهيم مصطفى ومشروع فؤاد المعارف الذي سبق ذكره في التمهيد بل كانت المحاولتان السابقتان عليه أوضح منه وأشمل .

وفـــي إعراب الفعل لم يأت بجديد إلا في ربطه لرفع المضارع ونصبه بدلالة معينة للمضارع ، حيث ربط الجزم بدلالة أن يكون الفعل دالاً على حدث ناقص ، كأن يكـــون نفياً للماضي أو فعل أمر لا يقع إلا إذا أُطيع ، أو دل على حدث معلق وقوعه على حدث آخر.

وقد صرح المؤلف بما يؤكد ذلك، حين قرر أن المضارع المجزوم، أقرب ما يكون إلى ال subjunctive في اللغات الأخرى " وهي شَرطِي.

أمـــا بالنسبة لعلامات الإعراب فقد آثر المؤلف أن يكون وظيفياً إلى أبعد حد، فاكتفى غالباً بإيراد أمثلة تحتوي على مختلف أنواع العلامات الإعرابية تاركاً للدارس اســـتنباط العلامات بنفسه وفي بعض الأحيان ينبه على أن حركه الإعراب تختفي مع حرف العلة.

ثانياً الصرف :

- إن أهـــم مـــا في المحاولة التجديدية للدكتور حسين هو الطابع الوظيفي العملي في معالجة مباحث الصرف، وهو أهم ما في محاولة تيسيره لأنه يرى أن الوظيفة الأولى للصـــرف هي الاهتمام بالصيغ من حيث دورها في تجديد المدلولات، والتركيز على عملـــية احتذاء مختلف الصيغ منة حيث الشكل المرتبط بالمدلول، وهو على حق حين

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

خطأ الصرفيين الذين اهتموا بتعديل بناء الكلمة أكثر من عنايتهم بالمعاني التي يدل عليها البناء.

وينقدهم حين جعلوا أصل كل كلمة عربية يرتكز على ثلاثة حروف هي الفاء - العين - اللام - فعل ، وهو فرض عقيم جامد لا يعطي اللغة مرونة تعينها على مسايرة حركة الحياة المتجددة المتغيرة، - وقد دُرِست هذه القضية عند اللبنانيين فيما مضى - وينتقد النحويين حين جعلوا للفعل ستة أبواب مستمدة من الأفعال السليمة وحدها، واضطروا أن يخضعوا المعتل لهذه الأبواب، وافتعلوا في سبيل ذلك قواعد لنقل الحركات والإعلال والإبدال ".

ثم قسم الأفعال واصفاً مكان اعتلالها إلى أربعة أقسام دون ذكر مصطلحات النحويين مضيفاً إليها الفعل السليم " ثم قام بتصريف هذه الأفعال مع الضمائر ومع الزمن في جدول

أما المشتقات فقد عالجها باستخدام حكم الجواز مع الاختصار فيها:-

حيث قسَّمها إلى مشتقات من الاسم وهي النسب والتصغير وجموع التكسير، ورأى أن الحياة الحديثة ليس فيها متسع لحفظ كثير من قواعد هذه الأبواب ذات القواعد المعقدة ورأى أن حل مشاكل هذه الأبواب يكون في :

١- جعل الصيغ القياسية مساوية في الصحة للصيغ السماعية.

٢- التخفف من أغلب قواعد هذه الأبواب باختصارها.

ففي النسب يرى أن قاعدته تكون بإضافة ياء النسب المشددة إلى الكلمة دون تغيير فيها إلا إذا كان الحرف الأخير تاء مربوطة فتحذف، ومن ثم ينسب إلى المفرد والجمع سواء، ويقال سمائي وصحرائي مثل سماوي وصحراوي [١٨٧].

ثم يدعو إلى ترك الصيغ ذات الطريقة المعقدة إعلالاً وإبدالاً إلى الطريقة الميسرة المفيدة للنسب كالوصف أو الإضافة، فيقال نظام التربية بدلاً نظام تربوي"[١٨٨].

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومثل ذلك في التصغير يقتصر فيه على ما يمكن تصغيره على فُعَيلٌ أما نحو سفرجل وعنكبوت فيكتفي فيها بالوصف لإفادة التصغير فتقول سفرجل صغير، وعنكبوت صغير " (١٣٩).

- واستخدام حكم الجواز أيضاً في حل مشاكل جمع التكسير، بدلاً من استخدام طريقة ضم الأبواب بعضها إلى بعض والوقوع في خلط دلالة الصيغ والتراكيب والوظائف والدلالات واستعمل أيضاً مبدأ اختصار القواعد.

فمن استخدامه حكم الجواز أنه رأى حتمية قبول مجموعة من الأوزان ونجعلها قياسية مطردة ونقلبها جنباً إلى جنب مع الأوزان التي قال بها الصرفيون، وقدم نموذجاً لذلك بوزن بصائر ، ووزن " أفراد " و " بُغاة " وأعزة وشُفَعاء ، وأنبياء ، وقلوب ، وطلب أن نقبل كل ما جاء على هذه الأوزان دون نظر إلى ما قاله الصرفيون في ذلك وما اشترطوه من شروط وقيود " هذا بالإضافة إلى الجموع المشهورة مثل : رجال ، ونسوة ، وبيض ، وسود ، وفرسان ، وصُورَ ، وعبر ، وهذه الأوزان تضم أكثر من تسعين بالمائة من ألفاظ اللغة " (١٤٠).

- المشتقات من الفعل :-

وهي أبنية المصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، واسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الحدث ، المصدر الميمي ، اسم الهيئة واسم المرة "

١- أما أبنية المصدر : فاستخدم لعلاجها مبدأين :-

أ- التقديم الوظيفي للصيغ والأوزان والبعد عن التعقيد ص ١٥٥.

- الفعل المتعدى المفتوح العين فَهِم يَفْهَم يكون مصدره الثلاثي على وزن فعْل فَهِم - يَفْهَمَ و فَهْماً فعْل.

- و واللازم منه يكون على وزن فَعَل ←فَرَح مثل : فَرِح - يَفْرَح ←فَرَحاً فَعَلاً.

- والمضموم مصدره على وزن فُعُولة ←فَعَالة ، سُهولة وكرامة.

٢- أن نجعل هذه المصادر " قياسية " مطردة وإنْ خالف ذلك المسموع "معتداً"

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

على ما تبناه من نظريات في مثل : صحة المسموع لا تمنع صحة المقيس " كما مر في جموع التكسير " ومثل : أبى أبيًا مقيس ، وأبى إباء وهي مسموع وهي اسم [١٩١].

- أما اسم الزمان والمكان ، والمصدر الميمي فينبغي أن تكون على وزن مَفْعَل مثل مذهب إلا ما اشتهر منها على غير هذا الوزن مثل : منزل - موضع - موعد ، ورأى أن تكون هذه الألفاظ شواذ على القاعدة والذي أراه استكمالاً لرأيه في التيسير أن تكون مثل هذه الألفاظ مسموعة صحيحة مقبولة جائزة [١٩٢].

- **أما العدد :**

فقد لفت نظر المهتمين بإصلاح النحو ، فقدَّمت بشأنه اقتراحات متعددة، ونوقشت في مجمع اللغة العربية، وكان د. محمد كامل حسين له فضل السبق في هذا المجال، وتقدم للمجمع باقتراح جرئ، لكن المجمع لم يوافق عليه، ولم يأخذ به، ويتلخص الاقتراح فيما يلي :

١- إذا كان العدد أرقاماً قرئ بالتسكين في جميع الحالات، وإذا كان بالحروف جُرَّ بالكسرة على اعتبار أنه مضاف لمضاف محذوف.

٢- إذا ذكر المعدود فصل بينه وبين العدد بكلمة " من " ويكون مؤنثاً .

٣- يقرأ العدد من اليسار إلى اليمين مثلما هو سائد الآن ، وقد ورد في الأثر مثل ذلك[١٩٣] .

٤- صرف النظر عن التفريق بين القلة والكثرة في العدد [١٩٤] .

هذا وقد رفض أ. عبد الوارث سعيد كل هذه المقترحات، وقد اتضح من مطالعة كتابه في " إصلاح النحو " أنه أقام كتابه على عرض تلخيص مستقصٍ مركز قوى لكل الجهود الفردية والجماعية، والرسمية وغير الرسمية التي بذلت لإصلاح النحو في العصر الحديث لكنه لم يستطع الخلاص من أمرين مهمين برغم جوانب الكمال الواضحة في كتابه :-

الأمر الأول : هو نزعته المحافظة، وتمسكه بالقديم فهو لا يقبل أي توجه إصلاحي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تكون فيه جرأة على أقوال القدماء سواء كانت أقوالهم تستحق النقد أم لم تكن.

فقرارات لجنة وزارة المعارف عام ١٩٣٨م التي شكلت لتيسير النحو كان من أهم بنودها : عدم المساس من قريب أو من بعيد بأي أصل من أصول اللغة أو شكل من أشكالها.

وكان من بنودها الحرص على عدم العدول عن القديم لأنه قديم وإيثار ما عسى أن يكون أقرب إلى العقل الحديث وأيسر على الناشئين وتخليص النحو مما يعسره على المعلمين والمتعلمين... الخ (١٩٥).

وعندما أخذت اللجنة في تطبيق هذه البنود نتج عن ذلك ما يلي :-

- الإتيان بمصطلح " الأساليب " " ليضعوا تحته مجموعة من التراكيب وصفوها بأنها أنواع من العبارات تعب النحاة في إعرابها وتخريجها على قواعدهم، وتعب المتعلمون في استيعابها من ذلك " التعجب ، والمدح والذم ، والتحذير ، والإغراء ... الخ ".

ورأت اللجنة أن تدرس هذه الموضوعات على أنها أساليب يُبَيَّن معناها ، واستعمالها ، ويقاس عليها، ويكون إعرابها بوصف معناها بأنها صيغة تعجب لكل ما دل على التعجب قياسياً أو سماعياً ، والاسم المفتوح – المنصوب بعدما أفعله يعرب متعجباً منه إن وُجد ... " ورأت اللجنة أن تُوجَّه العناية في درس هذه الأساليب إلى طرق الاستعمال، لا إلى تحليل الصيغ وفلسفة تخريجها (١٩٦).

ولم يَرْضَ مؤلف كتاب " في إصلاح النحو " بهذا التيسير المعقول وعلق عليه بقوله : وإذا كان مثل هذا التبسيط يمكن قبوله فلا ينبغي أن نؤمن بأن ذلك يكفي في درس مثل هذه الأساليب إذ لابد من تحليلها – يقصد إعرابها – ومعرفة حقيقة مكوناتها والنظام الذي يحكمها إن أمكن ... " (١٩٧).

ب – وعندما أقام صاحب كتاب النحو المنهجي – أحمد برانق كتابه على أساس اختيار الآراء السهلة من كلام النحاة القدامى سواء كانت هذه الآراء والوجوه مجمعاً عليها أم انفرد بها فردية، لأنه يرى أن هذا الذي جاء به إنما هو مذاهب قديمة أعيد عرضها عرضاً جديداً

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأجيبت بعد أن كانت مهملة " ومع استمرار تأكيد مؤلف النحو المنهجي أنه ليس من هدفه إبادة النحو القديم " (١٩٨).

ومع ذلك رأى أ. عبد الوارث سعيد أنه إذا كان الذي جاء به المؤلف يتصادم مع نصوص اللغة بقصد اللغة القديمة فمن حق الباحث – لغوياً وقومياً – أن يرفضه ويخطئه ولو كان أساسه رأياً لأحد النحاة أو كان يحقق شيئاً من التيسير !! "

لكنه ينتهي إلى القول بأنه : إذ ما قيمة هذا التيسير حين لا يجد الدارس للقاعدة التي تعلمها أثراً فيما يطلع عليه من النصوص المتداولة والمقبولة من الجميع وكأن هدف القواعد – عنده – هو فقط العون على مطالعة النصوص القديمة ليس غير..." (١٩٩).

وهذا الذي قاله أ. عبد الوارث سعيد هو أهم ما ينبغي الاهتمام به ؛ لأننا بحق في حاجة إلى قواعد حية لنصوص حية باستعمال كثير من أفراد الأمة، لأمن قلة قليلة لا تمثل ١% من أمتها وتظن هذه القلة أن رفضها لأي تعديل للقواعد الموروثة – بما يناسب كثرة النصوص الصحيحة العالية – سوف يحافظ على اللغة.

والحق أن ذلك مسلك عقيم ابتُليتْ به لغتنا أقصد ابتلى به نحونا العربي العظيم، حتى أصبح النحو في واد، وأصبحت اللغة التي وضع لها هذا النحو في واد آخر، وكل منهما يسير في اتجاه مولياً ظهرهُ لصاحبه.

ح – وعندما ناقش أ. عبد الوارث مقترحات أمين الخولي التي جعلها ترتكز على الاعتدال، مستفيدة من الضرورات، وشواذ القواعد القديمة...

نجده لا يوافقه على هذا المسلك؛ لأنه – عنده – لا يصح أن تقام القواعد على ضرورات،أو نوادر (٢٠٠).

ونحن نوافق أ. سعيد في هذا الرأي، لكننا لن ننتهي إلى ما انتهى إليه ، لأنه يتحدث عن لغة قديمة ليس لها من الذيوع والانتشار في عصرنا الحاضر ما كان لها في الماضي منذ آلاف السنين ولذلك فينبغي متابعة استعمال كل قاعدة – من ضرورة كانت أو من استعمال شائع ؛ لنرى كيف تحول الاستعمال القليل إلى استعمال كثير،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وكيف حدث العكس في أيامنا في لغتنا المعاصرة، وهذا يجعلنا نقبل كثيراً من تعديلات الخولي لأنه أقام قواعده على الاستعمال الشائع لا في العصور القديمة، بل في حاضر لغتنا العربية الفصحى، أو في الشائع فيهما معاً، والأخير أجمل وأكثر قبولاً.

إن اتجاه أ. عبد الوارث سعيد من حركات إصلاح النحو كان اتجاه المعارض لكل مُصلح تحوم حوله أي علامة استفهام دينية، أو قومية أو غيرهما أو يكون له توجه متحرر شيئاً ما.

فكل اتجاه يكون أصحابه من هذه الفئة فهو متحفظ عليه سواء كان هذا الاتجاه إصلاحياً مفيداً للغة العربية أم غير مفيد (٢٠١).

الأمر الثاني : -

هو رغبته في نقد كل رأي إصلاحي باستثناء بعض آراء د. تمام حسان وآخرين وكان يستعمل في نقده للآراء الجرئية أنها تهدم صرح اللغة، أو أنها ذات توجه غير أصيل !!

ويستعمل لنقد الآراء التي تحافظ على التراث النحوي القديم وتسير على أسسه، وموروثاته في المصطلح، والتبويب والتقعيد أنها آراء تقليدية، غير متأثرة بالدرس الحديث !!

لكنْ لاحظ مثلاً تعقيب أ. عبد الوارث على المحاولات الثلاث التي نادت بإلغاء الإعراب، أسوة ببعض اللغات السهلة لتكون العربية يسيرة سهلة مثل غيرها من اللغات.

وكان قد نادى بهذه الفكرة كل من جرجس المقدسي، وقاسم أمين، وحسن شريف وعلق على إلغاء الإعراب في العربية قياساً على غيرها من اللغات قائلاً : إن علم اللغة الحديث لا يعترف بهذا الضرب من القياس أو التنظير ولا بما يقوم عليه من أحكام، ولا يعترف بأن لغة ما أضعف من لغة أخرى " (٢٠٢). لكنه يقع في تناقض منهجي عندما يدافع عن أبواب الممنوع من الصرف، وجموع التكسير والعدد والاشتغال وموضوعات أخرى ضد مَنْ يقول بحتمية تعديل أحكامها وعلاجها جذرياً بحذف بعضها " حيث قال إن مثل هذه الأبواب تستحق مقترحاتها بأن تؤخذ بالدرس الجاد ... " (٢٠٣)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثالث

في مقارنة محتوى المبحثين الماضيين :

إن هـذا البحث لم يحملهو أمر على عاتقه محاولة كشف التأثير والتأثر أو السبق في محاولات اللغويين المصريين أو اللبنانيين في الاتجاه التجديدي في تيسير وتجديد قواعد النحو العربي.

وبـرغم أن دلائـل كثيرة، ومؤشرات عديدة تشير إلى أن اللغويين اللبنانيين بكّـروا فـي البحث اللغوي باتجاهاته المتعددة، لكننا لا نستطيع إصدار حكم عام، قد يشـوبه التسـرع إذا قلنا بسبق اللغويين اللبنانيين للغويين المصريين في مجال البحث اللغوي التجديدي.

فـإذا كان تحديد أعوام مولد الدارسين اللبنانيين، أو مولد دراساتهم يشير إلى سـبقهم فـي هـذا الاتجاه، فإن عمق الدراسة، واستوائها على سوقها تجده في بحوث اللغويين المصريين.

ثم إن البحث في مسألة التأثير والتأثر في هذا المجال ليست ذات جدوى ؛ لان المهم هو عمق البحوث المقدمة وشموليتها، ودقتها، ورسوخها، وفائدتها المرجوة.

هـذا مـن جهـة، ومن جهة أخرى، فإن الناظر في الموضوعات التي لخصناها عن الاتجاه التجديدي لدى اللغويين اللبنانيين واللغويين المصريين يكشف الحقائق الآتية :-

١- وجود تقارب في الموضوعات التي أراد اللغويون اللبنانيون، واللغويون المصريون إصلاحها وعلاجها، مع تفاوت نسبي في الكم والكيف.

- فقد رأينا اهتمام اللغويين اللبنانيين بالموضوعات الصرفية اهتماماً غير مسبوق، مما جعلهـم يـنادون بصـوت عالٍ بما نادى به بعض القدماء على استحياء وذلك في علاج صعوبات البنية، والميزان الصرفي.

وقد مسّ المصريون هذه القضايا مساً خفيفاً في النصف الأول من القرن العشرين.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢- واستخدم اللبنانيون العلاج بالحذف لكثير من الأبواب الصرفية والنحوية، ففي الصرف وجدنا بعضهم ينادي بحذف أبواب بعينها فقد نادوا بحذف باب الإعلال والإبدال، والنسب ، والتصغير ، والصفة المشبهة ونادوا بحذف التفريق بين جموع القلة وجموع الكثرة، وكانت هذه جرأة غير محسوبة.

أما المصريون فلم ينادوا بحذف هذه الأبواب الصرفية، وإنما نادوا بمحاولة إيجاد حلول لتيسير تناولها، وقدّموا في ذلك مقترحات، فيها توجيهات تجديدية، لا حظنا ذلك عند أمين الخولي، ود. محمد كامل حسين.

لكن ذلك لا يمنع من رغبة بعض اللغويين المصريين في حذف التفريق بين جموع القلة والكثرة.

٣- وقد تشابه اللغويون اللبنانيون واللغويون المصريون في علاجهم لباب المصادر، حيث استخدم الفريقان حكم الجواز في علاج اضطراب المصادر الثلاثية، فقبلوا جميعاً تعدد المصادر للفعل الواحد، وتشابه الأفعال في المصادر المتعددة، مساوين في ذلك بين المسموع والمقتبس، فتكون الإباحة هي المبدأ الرئيس في تعلم وتعليم المصادر الثلاثية.

٤- لكن اللغويين المصريين حاولوا إيجاد معانٍ ودلالات تحكم عين المضارع، فرأى فريق منهم طردها على وتيرة واحدة بالضم، ورأى آخرون طردها علة الكسر في الأفعال المشهورة وغير المشهورة.

٥- وقد نجح معظم الفريقين في استثمار القراءات الشاذة، والروايات المتعددة للحديث النبوي، واللهجات العربية المتعددة في قبول كثير من الأداءات الحديثة لتراكيب عربية تخالف المشهور من قواعد النحو المبنية على شواهد قديمة.

رأينا ذلك في باب جموع التكسير، وباب العدد وعمل بعض المشتقات، والإضافة، والمشبهات بليس، والمضارع في حالة النصب والجزم وغير ذلك كثير.

٦- وتقارب الفريقان في علاج كثير من الأبواب النحوية مع تفاوت نسبي محمود لكثير من اللغويين المصريين، وجرأة غير مسبوقة لكثير من اللغويين اللبنانيين.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أ- ففي قضية العامل : اتفق الفريقان على المناداة بإلغائها.

ب- وفي قضية التأويل والتعليل، والتقدير اتفق الطرفان أيضاً على المناداة بإلغائها إلى جانب المناداة بإلغاء كل ما ليس له علاقة بالدرس النحوي.

ج- كما اتفق الفريقان أو معظم الفريقين في المناداة بإلغاء الإعراب المحلي والإعراب التقديري.

د- ونادى بعض من الفريقين بإلغاء الإعراب جملة وتفصيلاً.

هـ- لكنّ كثيراً من اللغويين المصريين قدموا حلولاً ومقترحات لعلاج صعوبات الإعراب فيها توجه تجديدي، وفيها مسايرة لنطق معظم المثقفين على اختلاف تخصصاتهم في مصر ومعظم الدول العربية.

وقد كانت مقترحات المصريين في هذه القضية فيها وفرة وتمحيص ووجدنا بعض اللغويين اللبنانيين يقدم مقترحات لا تخلو من سذاجة كمناداة بعضهم بضم جميع الأسماء عند نطقها في التراكيب ويكون ذلك إعرابها.

كما أن مقترحات اللبنانيين لم تجاوز أربعة أما بعد النصف الأول من القرن العشرين فقد أفرد بعض اللغويين المصريين مؤلفات كاملة تعالج قضايا العلامة الإعرابية معالجة شاملة ودقيقة، ومن هذه " المؤلفات " كتاب العلاقة الإعرابية للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، ومؤلفات د. حسن شحاته وغيره. في هذا الموضوع، بينما وصلت عند اللغويين المصريين إلى أكثر من ثمانية مقترحات تقريباً (٢٠٤).

٧ - وكان بعض اللغويين اللبنانيين أكثر جرأة في مقترحاتهم حول علاج كثير من الموضوعات النحوية.

أ- فعالجوا بمبدأ اختصار الأحكام خمسة عشر موضوعاً نحوياً.

ب- وعالجوا بمبدأ التيسير لاستخدام حكم الجواز والإباحة أكثر من سبعة عشر موضوعاً تقريباً.

ج- وعالجوا بمبدأ حذف المسالة كلها أو ضمها تحت موضوع آخر أكثر من اثنتين

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وعشرين موضوعاً نحوياً.

د- وعـــالجوا بضـــم موضوعات نحوية بعضها إلى بعض " موضوعات المرفوعات والمنصوبات "، وابتكروا لها مسميات جامعة جديدة هي :

١- المفعول البياني ٢- والتميم ٣- والأفعال المساعدة.

٤- والعلامات ٥- والضمائر الأسماء.

وقد عالجتْ هذه التسميات اثنين وعشرون موضوعاً.

هـــ- أمـــا اللغويون المصريون فقد فعلوا شيئاً قريباً من ذلك - وبخاصة - في ضم الأبـــواب النحوية، وإعادة تنظيمها، لكن ابتكارهم لمسميات جديدة كان محدوداً أو اقل من مســـميات اللبنانييـــن - بغـــض الـــنظر عن صلاحها أو عدمه حيث قدّم بعض اللغويين المصريين مصطلح" المسند والمسند إليه" مصطلح الموضوع والمحمول ومصطلح الفضلة أو الـــتكملة، وهـــذه المصـــطلحات أو بعضـــها له جذور قديمة في كتب النحو القديمة أو المتأخرة.

٨- كان كثير من اللغويين المصريين في النصف الأول من القرن العشرين حريصين على المادة النحوية التقليدية متأثرين بالأزهر وغيره من المؤسسات المحافظة التي تربطهم بتراثهم الإسلامي والعربي.

فـــبرغم رغبة الكثيرين في إيجاد حلول ومقترحات ذات طابع تجديدي إلا أن ذلك كـــان يمزج بين القديم والحديث، وقد رأينا ذلك عند معظم اللغويين المصريين، ورأينا ذلـــك بعمـــق وإبـــداع تجديدي في بعض الأعمال التي لم تُفصّل القول فيها والتي من أمثلـــتها أعمال د. تمام حسان، ود. ولسن بشاي وغيرهما غير أن الحقيقة تقضي بأن ننـــبه إلـــى أن بعضاً من أفكار المصريين في هذه الأعمال الأخيرة كانت بدايتها عند بعض اللبنانيين من أمثال جبر ضومط وغيره، إلى جانب وجودها عند علمائنا الأقدمين أمثال عبد القاهر الجرجاني وبخاصة فكرة التعليق والقرائن وأنواعها.

٩- ومما يجدر ذكره هنا أن أصحاب هذا الاتجاه التجديدي في لبنان ومصر كان منهم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من استقى فكره من التراث، وكان منهم من استقى فكره من ثقافات فرنسية تحديداً أو إنجليزية، أيضاً.

وأن تأثر الجميع بهذه الثقافات كان واضحاً في المقترحات التي قدّمها لعلاج الصعوبات الصرفية أو النحوية.

ومن هؤلاء وأولئك من أخفق في استثمار هذه الثقافات، فجاءت مقترحاته فَجَّةً غير علمية، لعدم مراعاتها لطبيعة كل لغة، وخصوصيتها.

ومن هؤلاء وأولئك مَنْ تأثر بالتراث القديم تأثراً أنساه أيضاً أن اللغة كائنٌ حيٌّ وأن حياةَ القواعد والآراء النحوية في الكتب لا يعني حياتها على أرض الواقع، فقدّم مقترحات، أو آراءَهُ مستقاةً من آراء النحاة الثقاة الذين لا يعرفون الآن ما آلتْ إليه ظروفُ اللغة العربية.

لَكِنَّ كثيراً من الفريقين قَدَّم حلولاً ومقترحاتٍ تجديديةً جَمَعَتْ بين آراء القدماء المبنية على مستويات عديدة في لغتنا العربية منذ القدم وبين بعض الدراسات الحديثة التي تعالج اللغة على أنها كائنٌ حَيٌّ متطور أو متغير.

هذا إلى جانب أن بعض مقترحات اللبنانيين كانت ناجحة، وغير مسبوقة، مثل مناداتهم بإطلاق القياس، وتحريك الميزان الصرفي وغير ذلك كثير.

لكنَّ بعضاً من نتائج هذه المقترحات كانت قوالب خشبية لا حياة فيها، ولا رواء ولم يختلف الأمر كثيراً عند بعض اللغويين المصريين.

١٠- إن هذا البحث يلفت الانتباه إلى هذا الاتجاه التجديدي الذي تعامل مع المادة النحوية التقليدية تعاملاً حالفه النجاح في كثير من مقترحاته، ولا تزال تؤيده توجيهات وأداء الكثرة الغالبة من الناطقين بالعربية وأن هذا الاتجاه لمّا يصل بعد إلى مبتغاه في معظم الأعمال التي تناولها هذا البحث.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهذا يدعو الكثيرين من اللغويين العرب مصريين ولبنانيين وغيرهم إلى مواصلة العمل في هذا الاتجاه مستعينين ومستفيدين من عطاءات الدراسات الحديثة، وعطاءات الاتجاهات اللغوية الأخرى وبخاصة الاتجاه النقدي.

- وقد يقول قائل لماذا لم تقض هذه الحلول والمقترحات التي حملها هذا الاتجاه التجديدي على الصعوبات التي يعاني منها دارسو النحو متخصصين وغير متخصصين، في المراحل الدراسية قبل الجامعة، ومراحل الجامعة ؟

والإجابة على هذا التساؤل ليست سهلة ذلك لعدم قيام المستفيدين من هذه الحلول بتطبيقها مجتمعة في مناهج الدراسة في مراحل التعليم المختلفة، ولعدم تحقق أمور أخرى كثيرة...

وهذا يعني أن مثل هذه المقترحات من أجل أن تجد طريقها إلى النور، ومن أجل تحقيق أهدافها، ينبغي تَبنيِّ سُلُطَاتُ الدولةِ، أو عدة دول بتطبيقها على الأقل في خطط خمسية أو أقل أو أكثر فإذا تحقق لهذه المقترحات أو لأكثرها مجتمعة ذلك القرار وخرجت إلى النور في مُؤَلَّفٍ متكاملٍ، وتَمَّ تجريبُه، فإنه لابد أن يكون له أثر إيجابي، أو على الأقل سوف تُعْرَفُ مدى صلاحيتها، ومدى نجاحها أو إخفاقها وقد يقول قائل إنَّ كثيراً من المقترحات قد تم تجريبها في الاتجاه التطبيقي - الوظيفي التعليمي - ولم تثمر الثمرة المطلوبة، فكيف نعود إلى مسألة التجريب مرة أخرى وقد عانينا من مستلزماتها وتكاليفها ؟

ونقول لهؤلاء إن تطبيق كل هذه المقترحات التي حملها الاتجاه التجديدي بعد التنسيق فيما بينها، وتمحيصها، لم يتم عمله في كتاب واحد متكامل تفرضه الدولة حتى يوم الناس هذا وكل الذي تم عمله أو تطبيقه هو بعض مقترحات شابها القصور، ووقفت دون تطبيقها أو تعميمها ظروف كثيرة، ومحافظون متشددون كثيرون في كثير من الدول العربية.

لأنه مما هو معلوم أن قيام السلطة بتعميم منهج ما، وإلزام السياسة التعليمية بالاستمرار عليه سوف يثمر كثيراً من الثمار المرجوة، سواء كانت هذه الثمار المرجوة إيجابية بالنسبة للغة وقواعدها، أم كانت سلبية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لاحظ ذلك مثلاً في سوريا، والمملكة العربية السعودية [٢٠٥] اللتين لم تأخذا بأي تطوير أو تجديد لمادة القواعد، بل إن هذه المادة مُعَمَّمةٌ ومقررةٌ على جميع مستويات التعليم وجميع تخصصاته المختلفة ويتم تدريسها من الكتب القديمة [٢٠٦] والمتأخرة بما فيها من عيوب، ولأن السلطة تَرْغَبُ في ذلك فلم يجرؤ أحد على الشكوى من هذه المادة في هاتين الدولتين غالباً.

وربما تكون هناك أسباب أخرى لاستمرار تدريس هذه الكتب القديمة في مثل هذه الدول وقد يكون على رأس هذه الأسباب أن دولاً مثل مصر ولبنان اللتين اجتهدتا في تقديم كثير من المقترحات لتجديد النحو أو تيسيره أقول إن أياً من هاتين الدولتين لم تدعيا النجاح في القضاء على صعوبة مادة النحو أو الشكوى من صعوبته، بل إن كثيراً من هذه المقترحات قد لَفَّها النسيانُ، وظَهَرَتْ بدلاً منها مقترحاتٌ من غير المتخصصين، ويطبقها غيرُ المتخصصين، ونَتَجَ عنها مادةٌ نحويةٌ لا علاقة لها بالنحو، وترتَّب على ذلك إفراز أجيال لا تعرف أيَّ لفظةٍ أو مصطلح أو كلمة واحدة من مادة النحو العربي في صورته المبسطة الميسرة المختصرة، بَلْه صُوَرَهُ الأخرى الشاملةَ المتشّعبة.

أمْرٌ آخرُ يتصل بموضوع بحثنا من بعيد، مفادُه أن الإقبال على تعلم أي لغة، أو أي علم يحتاج إلى الحافز المادي والمعنوي المناسب لما يبذل فيه من جهود، إلى جانب حوافز ومصالح مهمة، متعددة، ومتشابكة.

ولا نتفاء هذا الحافز المادي والمعنوي لدى العربي فسيظل إقباله على تعلم العربية الصحيحة ضعيفاً بخلاف إقباله على اللغات الأخرى التي لا تقل صعوبة عن اللغة العربية ولكنّ الحاجة إلى تعلمها متشعبة ومنها الماديُّومنها غير الماديّ وبخلاف إقبال غير العرب على تعلم العربية، إذ نلحظ عدم شكواهم من صعوبتها إذا قورنوا بالعرب، الذين لا تزال خطواهم متعثرة وشكواهم من تعلم لغتهم مستمرة، من غير أن يبذلوا أي جهد ذي بال في هذا المجال. **(وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين)**

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الهوامش والمراجع

(١) كتاب لمصطفى الشماع باسم موضوع جديد في تعديل الحرف العربي،مطبعة العرفان ، صيدا ، ١٩٤٧م،ص : ١٥. ص : ١٥.

(٢) اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي ، ج١ / ١٨٥ ، د. رياض قاسم، مؤسسة نوفل ، لبنان ، ١٩٨٢م

(٣) جوف الفرا : ص ٨٣ – ٨٤ ، طبعة بيروت ، ١٨٦٣م.

(٤) شرح ابن عقيل : ج١/ ٢٤٦ – ٢٤٧، طبعة ١٤، دار الكتاب العربي ، بيروت ، مؤسسة نوفل،لبنان، ١٩٨٢م.

(٥) غنية الطالب ومنية الراغب ، طبعة الأستانة ١٨٨٨م المقدمة.

(٦) اتجاهات البحث اللغوي في العالم العربي ، ج١/ ١٩٠.

(٧) في إصلاح النحو ، عبد الوارث سعيد ، دار القلم ، الكويت ، ١٩٨٥م ، ص : ٥٩.

(٨) في إصلاح النحو ، عبد الوارث سعيد ، ١٩٨٥م ، ص : ٨٢.

(٩) في إصلاح النحو ، ص : ٧٤.

(١٠) السابق ، ص : ٧٩.

(١١) مجلة البيان اللبنانية ، عدد ٤١ ، ص : ٢٨ – ٤٣.

(١٢) السابق ، ص : ٤٠.

(١٣) السابق.

(١٤) جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني ، المطبعة العصرية ، صيدا ، لبنان ، ج ١١ ، ص : ٥.

(١٥) تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي ، ص : ١٢١ – ٢٠٨. دراسة د. أسعد على ، دار النعمان ، بيروت ، ١٩٦٨م

(١٦) السابق.

(١٧) فقه اللغة ، صبحي الصالح ، ص : ١٣٥.

(١٨) تهذيب المقدمة اللغوية ، ص : ١٣١.

(١٩) السابق ، ص : ١٩٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(٢٠) تهذيب المقدمة اللغوية ، ص : ٢٠٧.

(٢١) السابق ، ص : ٢٠٩.

(٢٢) السابق ، ص : ٢١٠.

(٢٣) تهذيب المقدمة اللغوية ، صر : ٢١١.

(٢٤) السابق ، ص : ٢١٠.

(٢٥) السابق ، ص : ٢٢١.

(٢٦) السابق ، ص : ٢٠٨.

(٢٧) السابق ، ص : ٢٠٨.

(٢٨) السابق ، ص : ٢٠٩.

(٢٩) السابق ، ص : ٢٠٩.

(٣٠) تهذيب المقدمة اللغوية ، ص : ٢٢٢.

(٣١) السابق.

(٣٢) السابق.

(٣٣) السابق.

(٣٤) السابق.

(٣٥) تعديل قواعد اللغة العربية وتسهيلها ، يوسف سعادة ، طبعة ١، دار الحكمة ، بيروت، لبنان ١٩٤٧م ،ص: ١٠.

(٣٦) تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي ، ص : ١١٥.

(٣٧) فلسفة اللغة العربية وتطورها ، مجموعة مقالات كانت قد نشرت في مجلة المقتطف من عام ١٨٨٨م حتى ١٩٢٩م ثم نشرت في كتاب بنفس العنوان لجبر ضومط ، ص : ١٥٢.

(٣٨) يوسف سعادة : تعديل القواعد العربية وتسهيلها ، من مقدمة معجم الطالب ١٩٠٩م ، لظاهر خير الله الشويري.

(٣٩) تهذيب المقدمة اللغوية ، ص : ١١٤.

(٤٠) رسالة اللمع النواجم في اللغة والمعاجم ، ص : ٢٨.

(٤١) السابق ، ص : ٢٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(٤٢) القاموس المحيط ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ،ج١ / ١٩ المقدمة.

(٤٣) المزهر للسيوطي ، مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ج١ / ٢٠٧، ٢٠٨.

(٤٤) السابق ، ج١ / ٢٠٧.

(٤٥) السابق ، ج١ / ٢٠٧.

(٤٦) لسان العرب مادة أتى ، دار المعارف ، وشرح البناء لمحمد الكفوري ، ص : ٧.

(٤٧) فلسفة اللغة العربية وتطورها ، جبر ضومط ، ص : ١١٣.

(٤٨) في علم اللغة العام ، عبد الصبور شاهين ، مؤسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ص ص : ٢٣٥ – ٢٤٢.

(٤٩) تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي ، ص : ١١٧ وتعديل قواعد العربية ، يوسف سعادة ، ص : ١٠.

(٥٠) السابقان.

(٥١) السابقان.

(٥٢) السابقان ، والمقصود من هذا هو عدم التفرقة بين جموع القلة وجموع الكثرة، وليس المقصود حذف باب جمع التكسير، وجموع التصحيح فهذا لا يؤدي إلى حل وإزالة صعوبات النحو بقدر هدمه لصرح اللغة وقواعدها المستعملة الحية "

(٥٣) تعديل القواعد العربية ، ص : ١٤.

(٥٤) الأحرفية ، يوسف السّودا، دار ريحاني للطباعة والنشر ، بيروت، ١٩٥٩م ، ص : ٢٥.

(٥٥) السابق ، ص : ٩٢.

(٥٦) السابق ، ص : ١٩ ومن أمثلة الطلب غير المحض " صه فأحدثك " حيث منع كثير من النحاة نصبها للمضارع ، لأنه مسبوقة باسم فعل ويرى يوسف سعادة وجوب نصبها للمضارع"

(٥٧) السابق ، ص : ١٩.

(٥٨) السابق ، ص : ١٩ – ٢٠.

(٥٩) السابق ، ص : ٢٠.

(٦٠) الأحرفية ، ص : ٢٥ – ٢٦.

(٦١) تعديل القواعد العربية ، ص : ١١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(٦٢) السابق ، ص : ١١.

(٦٣) السابق ، ص : ١٢ والأحرفية ، ص : ١٠٧.

(٦٤) السابقان.

(٦٥) السابقان.

(٦٦) السابقان.

(٦٧) السابقان.

(٦٨) تعديل القواعد العربية ، ص : ١٥ والأحرفية ، ص : ٩٢.

(٦٩) تعديل القواعد ، ص : ١٥ – ١٦.

(٧٠) السابق ، ص : ١٦.

(٧١) السابق ، ص : ١٦.

(٧٢) السابق ، ص : ١٧.

(٧٣) السابق ، ص : ١٧.

(٧٤) السابق ، ص : ١٨.

(٧٥) السابق ، ص : ١٨ – ١٩.

(٧٦) فلسفة اللغة العربية وتطورها ، ص : ١٥١.

(٧٧) السابق.

(٧٨) السابق.

(٧٩) السابق ، ودراسات في فقه اللغة ، ص : ١٠٥ ، صبحي الصالح.

(٨٠) فلسفة اللغة العربية وتطورها ، ص : ١١٣.

(٨١) السابق ، ص : ١١٤.

(٨٢) السابق، ص : ١١٤، واللغة العربية في ماضيها وحاضرها ومستقبلها ، ص:٨١ – ٨٢.

(٨٣) تبسيط قواعد اللغة العربية على أسس جديدة ، ص : ٤٢، أنيس فريحة ، ولا علاقة لهذا الحل الذي جاء به فريحة بما قال الجرجاني أو العلماء المحدثون في شأن التركيب فأمثلته لا تمت بصلة لنظرية النظم والتعليق وليس لها ضابط يحكمها.. ".

(٨٤) تعديل القواعد ، ص : ١٢ – ١٣ ، الأحرفية ، ص : ٦٨.

(٨٥) تعديل القواعد ، ص : ١٢ – ١٣ ، الأحرفية ، ص : ٣١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(٨٦) الأحرفية ، ص : ٦٨.

(٨٧) الأحرفية ، ص : ٧٠.

(٨٨) الأحرفية ، ص : ٧٢.

(٨٩) تعديل القواعد العربية وتسهيلها ، يوسف سعادة ، ص : ١٤.

(٩٠) الأحرفية ، يوسف السودا ، ص : ٣٢.

(٩١) تبسيط قواعد اللغة العربية على أسس جديدة من ص ٣٢- آخر الكتاب ومن العجيب أن هذا التبسيط قد جعل فريحة يدرس قواعد الكلمة المفردة في ٣٠ درساً، وباب أحكام التركيب في ٣٣ درساً أما الباب الثالث من التبويب المقترح فيتناول الأساليب التعبيرية وهو ما يندرج في مسائل علم البلاغة والفصاحة والعروض وما يتعلق بجمال العبارة وموسيقاها. وقد جاء هذا التبويب في كتاب لأنيس فريحة اسمه " اقتراح ونموذج " منشورات الجامعة الأمريكية ، بيروت ، ١٩٥٩م.

وأشير هنا إلى أبواب أحكام التركيب وفيها الدروس الآتية :-

الدرس الأول : بحث علم التركيب – الثاني : الإعراب والبناء

الثالث : المعربات ١ – الرابع : المعربات ٢ الأسماء الصفات

الخامس : الجملة التامة عناصرها الأساسية – السادس : أنواع الجملة.

السابع : أنواع الجملة الصفة. – الثامن : التكملة في الجملة

التاسع : التكملة في الجملة المفعول به.

العاشر : التكملة في الجملة – المؤكد المبنية للنوع والعدد – الحادي عشر : المبنية للسبب أو العلة لوقوع الفعل.

الثاني عشر : التكملة المبنية للصيغة. – الثالث عشر : التكملة التي تزيل الغموض والإبهام.

الرابع عشر : التكملة التي تبين مكان وقوع الفعل. – الخامس عشر : الجملة الاستفهامية.

السادس عشر : الجملة المنفية النفي وأدواته. – السابع عشر : الجملة الشرطية أدوات الشرط.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الثامن عشر : عوامل تدخل على الجملة فتسبب تغييراً في حركة الإعراب – بأفعال مساعدة .

التاسع عشر : عوامل تدخل على الجملة فتسبب تغييراً في حركة الإعراب بأدوات "

العشرون : الجملة التي فيها ضمائر وصل – ضمائر الوصل.

الحادي والعشرون : الجملة التي فيها ضمير إشارة – ضمائر الإشارة.

الثاني والعشرون : الجملة التي فيها ضمير استثناء – أدوات الاستثناء.

الثالث والعشرون : الجملة التي فيها نوع من الطلب : النداء والاستغاثة والندبة والتحذير والإغراء.

الرابع والعشرون : الجملة المعطوفة على جملة أخرى – العطف وأدواته.

الخامس والعشرون : الجملة التي فيها توكيد.

السادس والعشرون : الجملة التي فيها تعجب أو مدح أو ذم، أدوات التعجب أدوات المدح أو الذم.

السابع والعشرون : العدد وأحكامه .

الثامن والعشرون : الأدوات واستعمالها.

التاسع والعشرون : أدوات النصب والجزم.

الثلاثون : أدوات الجر.

الحادي والثلاثون : بعض أدوات.

الثاني والثلاثون : أحكام كتابية.

الثالث والثلاثون : أحكام تتعلق بالقراءة والتقاء الساكن.

ولست أرى جديداً في هذا التبويب غير شرح العنوانات النحوية وبذلك نعود إلى القرن الثاني والثالث والرابع الهجري مرة أخري مهملين زهاء أربعة عشر قرناً من لازمن مرت بها المصطلحات النحوية وعنوانات الأبواب النحوية والصرفية، تهذيباً واختصاراً وتطويراً.

مع أن فريحة قد استفاد كثيراً من فكرة التعليق والقرائن الأخرى في هذا التبويب.

(٩٢) الأحرفية ، ص : ٢٥ – ٢٦ ، ونحو عربية ميسرة ، ص : ١٢٤، تبسيط القواعد العربية ، ص : ١٣، والجميع لأنيس فريحة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(٩٣) المراجع السابقة.

(٩٤) اقتراح ونموذج أنيس فريحة ، ص : ٤١.

(٩٥) الأحرفية ، ص : ٢٥ – ٢٦.

(٩٦) السابق ، ص : ٤١.

(٩٧) السابق ، ص : ٧٤.

(٩٨) السابق ، ص : ٤٠.

(٩٩) تعديل القواعد ، ص : ١٣ ، ونحو عربية ميسرة ، ص : ١٢٤.

(١٠٠) يوسف السودا : الأحرفية ، ص : ٣٠.

(١٠١) السابق.

(١٠٢) الأحرفية ، ص : ٣٠.

(١٠٣) في النحو العربي لمهدي المخذومي ، ص : ٤٥.

(١٠٤) المرشد إلى قواعد اللغة الإنجليزية ، ص : ٧٦.

(١٠٥) قواعد تحويلية للغة العربية ، حلمي خليل ، ص : ١٢١ – ١٢٢.

(١٠٦) السابق.

(١٠٧) اتجاها البحث اللغوي الحديث في العالم العربي ، ج١/ ١١٥– ٢٣١.

(١٠٨) طالب بتنفيذ هذه الفكرة كثير من دعاة إصلاح النحو في العصر الحديث في مصر ولبنان ، انظر :

(١٠٩) النحو الوافي ، ج٢/ ٩٦ – ١٠٩. والقواعد النحوية ، د. أحمد عبد العظيم ، ص : ٢٠٠.

(١١٠) تبسيط قواعد اللغة العربية ، ص : ٣٢ – ٣٠.

(١١١) تبسيط قواعد اللغة العربية ، ص : ٢٢، والأحرفية ، ص : ١٥.

(١١٢) مجلة المقتطف ٢١٩٢٩ م ٧٦ يناير مقال بعنوان : " اللغة العربية والمصطلحات العلمية ".

(١١٣) في فلسفة اللغة ، ص : ٩٤.

(١١٤) السابق .

(١١٥) الكتاب ، ج١/ ٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(١١٩) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، ج١/ ١١.

(١٢٠) الإنصاف ، ج٢/ ٥٨٥.

(١٢١) المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، ص : ١١٠ ، عوض القوزي ، عمادة شؤون المكتبات ، الرياض ، ١٩٨١م.

(١٢٢) الزمن في النحو العربي، كمال إبراهيم بدري ، دار أمية ، الرياض ، ص : ١٤٢ – ١٥٨.

(١٢٣) السابق.

(١٢٤) السابق.

(١٢٥) أبو زكريا الفراء أحمد مكي الأنصاري ، ص : ٤٤٠.

(١٢٦) كتاب الأفعال لابن القوطية ، ص : ١٠٨.

(١٢٧) المدارس النحوية ، ص : ١٢٣، دار المعارف.

(١٢٨) الخصائص ، ١٠٥/٣.

(١٢٩) المغني ، ص ٣٢٥ والهمع ، ١٠/١.

(١٣٠) الخصائص ، ٣/ ٢٣١.

(١٣١) شرح المفصل ، ج٧/ ٤ ، عالم الكتب.

(١٣٢) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : ٣٧ – ٢٦١ – ٣١١.

(١٣٣) قاسم أمين : حسن حاكي ، القاهرة ، ١٩٤٤م ، ص : ١٤٦.

(١٣٤) كتاب متنوعات ، ج٢/ ١٧٥ – ٢٣٤ ، محمد كامل حسين ، والنحو المعقول ، مطبوعات جامعة أسيوط ، ١٩٧٢م.

(١٣٥) في إصلاح النحو عبد الوارث سعيد ، من ص : ٨٧ – ٨٩.

(١٣٦) جرجس المقدسي : مجلة المقتطف ، عام ١٩٠٤م ، عدد ٢٩ – ٣٤٢. ومن قضايا اللغة والنحو ، النجدي ناصف ، القاهرة ، ١٩٥٧م ، ص : ٥.

(١٣٧) السابق ، ص : ٦

(١٣٨) السابق ، والبلاغة العصرية لسلامة موسى ، ص : ١٩، وقرارات لجنة وزارة المعارف ١٩٣٨م بمجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية ، عدد ١٨٧١٦ نقلاً عن كتاب في إصلاح النحو لعبد الوارث سعيد ، ص : ١١٣، دار القلم ، الكويت.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(١٣٦)(١٣٧) قاسم أمين أحمد حاكي ، ص : ١٤٦، والبلاغة العصرية ، ص :١٤٨ والنحو الجديد لعبد المتعال الصعيدي ،ص ٢٧.

(١٣٨) قرارات لجنة وزارة المعارف بمجلة مجمع فؤاد الأول اللغة العربية ، عدد ١٨٧١٦.

(١٣٩) إحياء النحو ، ص : ١٠٩ – ١١١.

(١٤٠) من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، الفصل الثالث ، ١٨٢ – ٢٥٤، وقاسم أمين لأحمد حاكي ، ص : ١١٨.

(١٤١) إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، القاهرة ١٩٣٧م ، ص : أ – و ، وقد رفض الكثيرون أن يكون التنوين علم التنكير وهو رفض صحيح يؤيده واقع اللغة. بل إن هناك عدداً لا بأس به رفض الربط بين علامات الإعراب ووظائف محددة.

(١٤٢) من قضايا اللغة والنحو ، النجدي ناصف ، القاهرة ١٩٥٧ ، من ص ، ٥ – ١٦، واللغة العربية للشيخ
محمد الخضر حسين ، مجلة مجمع فؤاد الأول ، ٦/ ١٠٢ نقلاً عن " في إصلاح النحو " عبد الوارث سعيد ، ص : ٨٩، وكثير من هذه الاشتراطات لم تشر إليها هذه البحوث صراحة، ولكنّ د. عبد العزيز على صفر المدرس بجامعة الكويت قسم اللغة العربية ، قد أشار إلى كثير من هذه الاشتراطات بالمدح والثناء في محاضرته في مؤتمر كلية الآداب في فبراير ١٩٩٨م عن " اشتراطات النحويين وأثرها على اللفظ والتركيب ".

(١٤٣) جرجس المقدسي ، ١٩٠٤م.

(١٤٤) النحو المعقول ، د. محمد كامل حسين ، ١٩٥٩م.

(١٤٥) جرجس المقدسي ، المقتطف ، ٣٤٢١٢٩.

(١٤٦) حسن الشريف مجلة الهلال، ١٩٣٨م،ص: ١١٠٩ نقلاً عن " في إصلاح النحو " عبد الوارث سعيد،ص:٨٧.

(١٤٧) جرجس المقدسي، المقتطف ١٩٠٤م عدد ٣٤٢/٢٩،وقاسم أمين لأحمد حاكي، القاهرة،١٩٤٤م ،ص: ١٤٦ ، وتراجم مصرية وعربية . محمد حسين هيكل ،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القاهرة ، ومقال لحسن الشريف بمجلة الهلال المصرية ، عدد ٢٥ أغسطس ، ١٩٣٨م ، ص : ١١٠٩، نقلاً عن إصلاح النحو ، ص : ٨٧.

(١٤٨) مقال لحسن الشريف بمجلة الهلال المصرية ، عدد ٢٥/ ٩-١١ ، وإصلاح النحو ، ص : ٨٧.

(١٤٩) السابقان.

(١٥٠) السابقان.

(١٥١) السابقان.

(١٥٢) قرارات وزارة المعارف بمجلة مجمع اللغة العربية ، ج٦/ ١٨٩.

(١٥٣) هذا رأي د. شوقي ضيف ويعاب ذلك بأنه نسى الآثار الدلالية والفروق الكبيرة بين المضارع المنصوب فقط، والمضارع المؤكد بالنون، ثم إن ذلك يشتت الموضوعات " تجديد النحو " ٩ – ١٠وفي إصلاح النحو،ص : ٩٠.

(١٥٤) وهذا رأي د. شوقي ضيف أيضاً وهو بالإضافة إلى تشتيته للموضوعات يغفل اختلاف هذه الأساليب فيما بينها دلالة، ووظيفة.

(١٥٥)(١٥٦) هذا رأي قال به بعض القدماء ، ونادى به كثير من المحدثين ، انظر في إصلاح النحو ، ص : ١١٧.

(١٥٧) هذا رأي فيه تشتيت للمادة النحوية للأبواب المتماسكة وإغفال لخصائص كل باب من هذه الأبواب، والصواب معالجة كل باب علاجاً مناسباً عن طريق استخدام حكم الجواز في باب الممنوع من الصرف بجواز صرفه وجره بالكسرة والمنادى بجواز نصبه في كل الحالات، واسم لا كذلك.

(١٥٨) مقال لجرجس المقدسي ، المقتطف ١٩٠٤م عدد ٢٩ ، ص : ٣٤٢.

(١٥٩) قرارات وزارة المعارف بمجلة فؤاد الأول ، ٦/ ١٨٩.

(١٦٠) النحو المنهجي أحمد برانق ، الطبعة الثانية ١٩٥٩م.

(١٦١) قرارات لجنة وزارة المعارف ، ١٨٩١٦.

(١٦٢) عبد المتعال الصعيدي ، في النحو الجديد ، ص : ٤٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(١٦٣) البلاغة العصرية لسلامة موسى ، القاهرة ١٩٤٥م ، ص : ١٤٨و ما بعدها وهذا النحو لأمين الخولي ،ص: ٣١ ، والنحو المعقول محمد كامل حسين ن ص ك ٤٩.

(١٦٤) السابقان وسوف نشير إلى كل هذه المعالجات فيما بعد.

(١٦٥) السابقان.

(١٦٦) السابقان.

(١٦٧) السابقان.

(١٦٨) السابقان.

(١٦٩) حسن الشريف ١٩٣٨م مقال بمجلة الهلال أغسطس ١٩٣٨م ، ص : ١١٠٩ وسوف تأتي بنماذج لهذه المعالجات فيما بعد عند الإشارة إلى كتاب أمين الخولي وكتاب محمد كامل حسين.

(١٧٠) النحو المنهجي أحمد محمد برانق ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٩م ، مطبعة لجنة البيان العربي القاهرة ، ص : ٩٠ ، وما بعدها.

(١٧١) النحو الجديد ، يعقوب عبد النبي ، ص : ١٩ ، وإصلاح النحو للمؤلف ، ص : ٤٧.

(١٧٢) مجلة المجمع ، عدد ٦/ ١٨٩.

(١٧٣) قرارات لجنة وزارة المعارف ، نقلاً عن " في إصلاح النحو ، ص : ١٢٥.

(١٧٤) النحو المنهجي ، أحمد محمد برانق ، ص : ٧٧ – ٨٢.

(١٧٥) السابق ، وانظر " في إصلاح النحو " ص : ١١٩ – ١٢٠.

(١٧٦) انظر : المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية ، د. أحمد عبد العظيم ، دار الثقافة للنشر ، ١٩٩٠م ، ص : ٦٢. وانظر أيضاً : حاشية الصبان ، ج٢/ص٢ ، وهمع الهوامع ، ج١/١٤٥ ومغني اللبيب ج١/٣١٣– ٣١٨، والجنى الداني ، ص : ٣٠٠-٣٠١ وكشف المشكل في النحو ، ج١/٣٦٧ والفوائد الضيائية ، ج١ /٤٣٧ – ٤٥٠ وشرح ألفية ابن مالك سلابن الناظم ، ص ٧٠ – ٧١ والنحو الوافي ، ج١ / ٦٢٤.

(١٧٧) إحياء النحو ، ص : ١٢٩ – ١٦٣ – والنحو المنهجي لأحمد محمد برانق ، ص : ٤٧ – ٥٢، و

(١٧٨) الرد على النحاة ، ص : ٨٨ – ١٥٠.

(١٧٩) اسم الكتاب هو : مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب ، أمين الخولي :

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

، ١٩٦١م ، القاهرة ، ص : ٢١، وقسم النحو عنوانه : هذا النحو.

(١٨٠) السابق ، ص : ٢٧.

(١٨١) السابق : ص : ٢٧.

(١٨٢) في إصلاح النحو ص ١٣٥، وقد أنكر عبد الوارث سعيد على أمين الخولي مثل هذا الرأي أو الحل لأنه بذلك – عنده – سوف يهدم الفصحى، ويهمل التراث ويقطعنا عنه. وانظر مناهج تجديد ، ص : ٣٥٦.

(١٨٣) نقلاً عن : في إصلاح النحو ، ص : ١٣٥ – ١٣٨.

(١٨٤) السابق.

(١٨٥) في كتابه إصلاح النحو دراسة نقدية.

(١٨٦) نشر هذا الكتاب عام ١٩٧٢م وجاء في ٦١ صفحة بذات العنوان ، ثم نشر عام ١٩٧٦م بدار المعارف بعنوان اللغة العربية المعاصرة وجاء في ١٤٤ خصص ثلثيه تقريباً لمناقشة قضايا نظرية حول اللغة والنحو وأزمة اللغة العربية " وقد قال عبد الوارث سعيد عن هذه المقدمة إنها تحمل دعوة خطيرة وهدامة للفصحى، لأنه ينادي بلغة عربية مخففة " !! انظر في إصلاح النحو ، ص : ١٧١.

(١٨٧) النحو المعقول ، ص : ٢٤.

(١٨٨) السابق.

(١٨٩) السابق ، وكل ذلك قد سبق إليه اللغويون اللبنانيون.

(١٩٠) النحو المعقول ، ص : ٢٩ ، في إصلاح النحو ، ص : ١٥٦.

(١٩١) النحو المعقول ، ص : ٣١ وما بعدها ، وإصلاح النحو ص : ١٥٧.

(١٩٢) النحو المعقول ، ص : ٣٥ وما بعدها.

(١٩٣) ورد في بعض كتب السيرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يوم بدر في ثلاث مائة وبضعة عشر رجلاً " وفي البخاري باب غزوة بدر ورد الاستعمالان في نصوص متعددة فقد جاء فيه : ... كنا نتحدث أن عدة أصحاب بدر ... بضعة عشر وثلاثمائة " وفي رواية أخرى : ... ثلاث مائة وبضعة عشر " وفي موضوع آخر : كان النبي وأصحابه أصابوا من المشركين يوم بدر أربعين ومائة " ومائة وأربعين، وراوي كل هذه الروايات هو الصحابي البراء بن عازب " راجع البخاري ، طبعة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

دار الشعب ، جدة ص : ٩٣ – ٩٤ – ١٠٠.

(٢٩٩) النحو المعقول ، ص ٤٢ وما بعدها وفي إصلاح النحو ص : ١٥٨ – ١٧٢.

(٣٠٠) في إصلاح النحو نقد وتوجيه ، عبد الوارث مبروك سعيد ، ص ص : ١١٣ – ١٤٠.

(٣٠١) نقلاً عن كتاب في إصلاح النحو ، ص : ١١٥.

(٣٠٢) السابق ، ص : ١١٨.

(٣٠٣) النحو المنهجي ، ص : ١ – ٧.

(٣٠٤) في إصلاح النحو ، ص : ١٢١.

(٣٠٥) في إصلاح النحو ، ص : ١٢٣.

(٣٠٦) انظر مثلاً عرض أ. عبد الوارث سعيد لمحاولة يعقوب عبد النبي في كتابه " النحو الجديد " حيث لم أعثر له على أي اعتراض يذكر حول إصلاحات الكتاب لقواعد النحو برغم أن الكتاب سار في نفس طريق أمين الخولي، وغيره، فقد كانت خطواته العلمية تهدف إلى تحقيق ما يلي :

أ- ضم الأبواب المتشابهة كالمرفوعات والمنصوبات تحت باب واحد بقواعد محكمة.

ب- إلغاء الأبواب التي يظهر فساد التبويب لها وإلحاقها بغيرها.

ج- محاولة إيجاد تفسيرات مفيدة مقنعة لكثرة الشذوذ في اللغة بمحاولة ترك التحليلات الإعرابية غير المفيدة والموقعة في الشذوذ لذلك تعامل مع أساليب التعجب ، وأساليب المدح والذم مثلما تعامل أمين الخولي ولم يعترض عليه أ. عبد الوارث !!.

(٣٠٧) في إصلاح النحو ، ص : ٩٢.

(٣٠٨) السابق

(٣٠٩) السابق.

(٣١٠) حاضر اللغة العربية في الشام ، سعيد الأفغاني ، بيروت ، لبنان ، ص : ١٧٥.

(٣١١) بيد أن المملكة العربية السعودية أخذت بما أنتجه الاتجاه الوظيفي التعليمي التطبيقي في مصر حتى عام تأليف كتاب النحو الواضح الذي لا يزال يدرس حتى يومنا هذا في المراحل التي قبل الجامعة، أما مرحلة الجامعة فيدرس فيها مؤلفات المتأخرين وبخاصة شرح ابن عقيل، وأوضح المسالك، وشرح المفصل لابن يعيش.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner